الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

مؤشر
بيئة العمل الخيري حول العالم
ومكانة دولة الكويت

THE GLOBAL PHILANTHROPY ENVIRONMENT INDEX

2018

إعداد
المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

1441هـ/ 2019م

مؤشر بيئة العمل الخيري حول العالم ومكانة دولة الكويت

يونيو 2019

قائمة المحتويات

مقدمة	9
القسم الأول مؤشر بيئة العمل الخيري.. لمحة منهجية:	11
حول مؤشر بيئة العمل الخيري	13
المفاهيم الرئيسية للمؤشر	14
أسئلة المؤشر	16
أهداف المؤشر	16
منهجية تنفيذ المؤشر	17
قياس بيئة العمل الخيري	17
القسم الثاني دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري:	19
قراءة في أهم النتائج	21
مقدمة	21
البيئة العامة للعمل الخيري	21
البيئة التنظيمية للعمل الخيري	23
الحوافز الضريبية للعمل الخيري	24
التدفقات الخيرية عبر الحدود	26
البيئة السياسية الداعمة للعمل الخيري	27
البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري	28
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى بيئة العمل الخيري العام	29
القسم الثالث دولة الكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري:	31
حقائق سريعة عن الإطار العام للعمل الخيري بالكويت	33
بيئة العمل الخيري في الكويت	33
1. إنشاء المنظمات الخيرية في الكويت:	34
• سهولة إنشاء المنظمات الخيرية	34
• حرية عمل المؤسسات الخيرية بدون تدخل حكومي	35
• مدى تحكم السلطة الحكومية في إغلاق وحل المنظمات الخيرية	36
2. الحوافز الضريبية في الكويت:	36
• النظام الضريبي المتعلق بتقديم التبرعات الخيرية	37
• مدى مواكبة النظام الضريبي في تلقي التبرعات الخيرية	37
3. التدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت:	37
• البيئة التنظيمية القانونية المنظمة لإرسال التبرعات عبر الحدود	38
• البيئة التنظيمية القانونية المنظمة لتلقي التبرعات عبر الحدود	38

4. البيئة السياسية للعمل الخيري في الكويت:	38
• مدى ملائمة البيئة السياسية للأعمال الخيرية	39
• مدى مناسبة السياسات والممارسات العامة للأعمال الخيرية	39
5. البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري في دولة الكويت	40
6. مستقبل العمل الخيري في الكويت	40
7. الكويت حقائق وأرقام:	42
• تحتل دولة الكويت المرتبة الخامسة على مستوى دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	42
• البيئة الاجتماعية - الثقافية داخل دولة الكويت هي الأعلى على مستوى المؤشرات المكونة لبيئة العمل الخيري.	42
توصيات ختامية لتحسين بيئة العمل الخيرية في الكويت والمنطقة العربية	45
حول المركز العالمي لدراسات العمل الخيري	48
حول كلية الأعمال الخيرية في جامعة أنديانا «The Lilly Family School of Philanthropy»	49
ملحق (1) استبيان مؤشر بيئة العمل الخيري	51
قائمة المراجع	59

قائمة الأشكال

شكل رقم (1) إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعية لبيئة العمل الخيري لعام 2018	22
شكل رقم (2) مؤشر البيئة التنظيمية للعمل الخيري في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2015 - 2018	23
شكل رقم (3) التغير في مؤشر سهولة إنشاء الأفراد للمنظمات الخيرية في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 2015 - 2018	24
شكل رقم (4) التغير في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر الحوافز الضريبية خلال الفترة من 2015 - 2018	25
شكل رقم (5) إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر الحوافز الضريبية خلال عام 2018	42
شكل رقم (6) إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر التدفقات الخيرية عبر الحدود خلال الفترة من 2015 - 2018	42
شكل رقم (7) إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر التدفقات الخيرية عبر الحدود في عام 2018	45
شكل رقم (8) إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر البيئة السياسية في عام 2018	48
شكل رقم (9) إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر البيئة الاجتماعية - الثقافية في عام 2018	49
شكل رقم (10) الكويت على المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري لعام 2018	42
شكل رقم (11) الكويت على مكونات المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري لعام 2018	43

قائمة الجداول

جدول رقم (1) دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري	30
جدول رقم (2) دولة الكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري	33

فريق عمل الدراسة

د. سامر رضوان أبو رمان

الباحـث الرئيـس - مستشـار المركـز العالمـي لدراسـات العمـل الخـيري ومؤلـف تقريـر الأردن ومشـارك في تقريـر دولـة الكويـت

أ. د. عبد الرزاق الشايجي

أستاذ بجامعة الكويت - مؤلف مشارك لتقرير دولة الكويت

د. رضا السيد العشماوي

مدير المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

أ. سارة يحيى عبد المحسن

باحثة رئيسية

د. محمد علي عكروت

اختصاصي دراسات

حول كلية الأعمال الخيرية في جامعة إديانا «The Lilly Family School of Philanthropy»

ساعدت الكلية الرائدة في إثراء مجال دراسات العمل الخيري من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية، ونشر المعرفة، منذ تأسيسها في جامعة (IUPUI) في عام 1987، وقد أصبح المركز الآن يقدم أكبر وأشمل برنامج لدراسات العمل الخيري.

ويشمل المركز أيضًا: معهد المرأة للأعمال الخيرية، وكلية جمع التبرعات، ومعهد الإيمان والعطاء. حيث يقدم معهد المرأة للأعمال الخيرية دراسات حول علاقة الجنس بالعمل الخيري. وتساعد كلية جمع التبرعات الآلاف من المختصين في جمع التبرعات حول العالم في تحسين مهارات جمع التبرعات وتطير معارفهم.

بالإضافة إلى الدرجات العلمية والدورات التدريبية المهنية التي يمنحها المركز، فهو ينتج أبحاثًا علمية في مجال العمل الخيري، ويقود عددًا من المشاريع البحثية التي توفر مصادر دقيقة للمعلومات لقياس العمل التطوعي والتبرعات في المجتمع الأمريكي، إضافة إلى الدراسات المتخصصة والدقيقة للمنظمات العالمية الرائدة.

مقدمة

يعـدُّ مـؤشر بيئـة العمـل الخـيري العالمـي (Global Philanthropy Environment Index) المعـروف سـابقًا باسـم مؤشر»حريـة العمـل الخـيري»؛ مـؤشرًا نوعيًـا وفريـدًا لقيـاس البيئـة العامـة والإطـار الـذي يعمـل مـن خلالـه العمـل الخـيري عـلى مسـتوى العـالم، وقيـاس مـدى حريتـه، ومـن ثـم فالتعـرف عليـه وعـلى محتوياتـه ومؤشراتـه الفرعيـة هـو أمـر ذو أهميـة خاصَّـة؛ لأنـه سـيقودنا إلى التعـرف عـلى المنـاخ العـام للعمـل الخـيري ومؤسسـاته، داخـل منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، وكذلـك الحـال في دولـة الكويـت؛ مـما سـيكون لـه أهميـة كـبرى في التعـرف عـلى عنـاصر القـوة والضعـف، والعمـل عـلى تحسـينها؛ لتحقيـق مزيـد مـن الريـادة في ممارسـة العمـل الخـيري.

ومـن الجديـر بالذكـر أنـه في عـام 2013 قـام مركـز The Center for Global Prosperity التابـع لمعهـد «هدسـون»؛ بنـشر المـؤشر الأول مـن تقريـر بيئـة العمـل الخـيري، ثـم أُصـدرت الطبعـة الثانيـة في عـام 2015، وابتـداء مـن عـام 2016 اسـتكملت كليـة «الأعـمال الخيريـة» في جامعـة «إنديانـا» (The Lilly Family School of Philanthropy IUPUI) الأبحـاث حـول مـؤشر بيئـة العمـل الخـيري، وأصـدرت تقريـرًا غطـى الفـترة الزمنيـة مـن (ينايـر 2014 - ديسـمبر 2016)، وتـمَّ نـشره خـلال العـام 2017.

وسـيتم عـرض هـذا التقريـر بأسـلوب التـدُّرج مـن العـام إلى الخاص، حيـث نبدأ بعـرض لمحة منهجيـة عـن المـؤشر، ومكوناتـه، وأبـرز المفاهيـم ذات الصلـة، يليـه التركيـز عـلى عـرض أهـم نتائـج المـؤشر الخاصـة بإقليـم منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، ثـم يتـم التعمـق بشـكل أكـبر للتعـرف عـلى مكانـة دولـة الكويـت عـلى المـؤشر بشـكل تفصيـلي، وأخـيرًا سـيتم عـرض مجموعـة مـن التوصيـات التـي يُتوقـع أن تسـهم في رفـع الكفـاءة والفاعليـة لـدى المنظـمات الخيريـة عـلى مسـتوى المنطقـة ككل، وخصوصًـا عـلى مسـتوى دولـة الكويـت.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج؛ يأتي في مقدمتها

فيـما يتعلـق بإقليـم الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا؛ بلـغ المتوسـط العـام لمـؤشر بيئـة العمـل الخـيري (3.17) درجـة، في حـين أنـه جـاء ثالـث أعـلى إقليـم (مكـرر) عـلى مسـتوى مـؤشر «البيئـة الاجتماعيـة - الثقافيـة»، وذلـك بمتوسـط عـام (4.1) درجـة، وعـلى الرغـم مـن ذلـك إلا أن الإقليـم جـاء الأسـوأ عـلى مسـتوى مـؤشر «سـهولة إنشـاء منظـمات خيريـة»؛ وذلـك بمتوسـط (2.8) درجـة.

وفيما يتعلق بالتحسن العام على مستوى الإقليم؛ اتضح أنه قد جاء في المرتبة الثانية من حيث التحسن على مؤشر «البيئة التنظيمية للعمل الخيري»؛ بنسبة تغير قدرها (11.3 %)، ويعدُّ ضمن الأقاليم الستة الأوائل التي شهدت تحسنًا على مستوى ذلك المؤشر من إجمالي (11) إقليمًا.

أما على مستوى مؤشر «الحوافز الضريبية»؛ فقد أشارت النتائج إلى أن إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو أكبر إقليم شهد تحسنًا خلال الفترة (2015 - 2018)، وذلك بنسبة تغير بلغت (28 %)، في حين شهدت أمريكا اللاتينية أكبر انخفاض إقليمي بنسبة (- 9 %) خلال الفترة ذاتها.

كما ظهر أيضًا تحسُّن ملحوظ في الإقليم خلال الفترة (2015 - 2018) في حالة «التدفقات الخيرية عبر الحدود»، وذلك بنسبة تغير بلغت (18 %)، تلاه إقليم «أوقيانوسيا» بنسبة تغير بلغت (11 %)، خلال الفترة نفسها.

وبالتركيز على دولة الكويت؛ يتضح أنها قد حصلت على متوسط (3) درجات على مستوى معظم مؤشرات بيئة العمل الخيري، وهو ما تم تدعيمه بتفسيرات من واقع الحياة السياسية والتنظيمية والقانونية، كما سيتم العرض بشكل مفصَّل في التقرير، ولكن بوجه عام؛ يمكن القول بأنه متوسط (جيد) مقارنة بعديد من دول المنطقة.

وفي هذا الإطار؛ توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي قد تكون مفيدة في تحسين بيئة العمل الخيري على مستوى المنطقة بوجه عام، وفي دولة الكويت بوجه خاص، والتي تبلور أبرزها في ضرورة وجود نظام عام تعمل من خلاله الجمعيات الخيرية المختلفة، يتضمن إشهار جميع البيانات الخاصة بمؤسسي الجمعيات الخيرية الموجودة بالدولة، بالإضافة إلى إتاحة جميع المعلومات الخاصة بالإنفاق على المشروعات الخيرية، والإعلان بشكل مستمر عن تقييم مواقف تلك المشروعات للجمهور العام؛ لتحقيق مزيد من الشفافية أمام الجمهور العام داخل الدولة وخارجها.

كما يأتي على رأس الأفكار المهمة التي طرحتها الدراسة فكرة إنشاء معهد متخصص للتدريب على إدارة المنظمات الخيرية، والذي يمكن أن يسهم بدور في إدارة أعمال الجمعيات الخيرية بكفاءة وفاعلية، من خلال نظام مالي وإداري متطور، وأيضًا وضع تصوُّر يحدِّد الآليات والأساليب اللازمة لتنظيم وتسهيل التحويلات المالية الخارجية، التي تقوم بها الجمعيات الخيرية إلى خارج دولة الكويت، ومن المهم أن يتم هذا من خلال التنسيق بين جميع الجهات المعنية؛ مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الخارجية، ومجلس الوزراء، والاتحاد العام للمبرات والجمعيات الخيرية، وكذلك اقتراح إنشاء قواعد بيانات متنوعة للقطاع الاجتماعي التطوعي في الكويت؛ من أجل الوصول إلى معلومات موثوقة، تتمكن من خلالها الشركات والمؤسسات من تخطيط البنية التحتية الضرورية للقطاع وتطويرها، هذا بالإضافة إلى مزيد من التوصيات والمقترحات داخل التقرير.

القسم الأول

مؤشر بيئة العمل الخيري.. لمحة منهجية[1]

- حول المؤشر
- المفاهيم الرئيسية للمؤشر
- أهداف المؤشر

(1) بتصرف من

- Lilly Family School of Philanthropy, INDEX OF PHILANTHROPIC FREEDOM Guidelines for Country Experts, Indiana University, January 15, 2017.

حول مؤشر بيئة العمل الخيري

هنـاك مجموعـة مـن العوامـل المكونـة لمنظومـة العمـل الخـيري ككل، والتـي تعمـل بدورها عـلى التأثـير بشـكل إيجـابي ومُبـاشر في قـدرة ورغبـة الأفـراد والمنظـمات المختلفـة للمشـاركة في الأنشـطة الخيريـة بكافـة أنماطهـا، ويتمثَّـل جـزء كبـير مـن تلـك العوامـل في وصـف الوضـع الراهـن للعمـل الخـيري، ووصـف مـدى وجـود عوائـق تحـول دون تمكـين الأفـراد والمنظـمات مـن المشـاركة بحُريـة في الأنشـطة الخيريـة؛ مـما سـيكون لـه الـدور الأكـبر في تحسـين السياسـات والقواعـد والممارسـات داخـل أي دولـة تسـعى إلى تطويـر بيئـة العمـل الخـيري فيهـا.

وقـد أثبتـت العديـد مـن الدراسـات والأبحـاث أن البيئـة السياسـية والقانونيـة والمؤسسـية التـي تحددهـا سياسـات واتجاهـات الدولـة؛ هـي التـي تشـكل وتحـدد الإطـار العـام لممارسـة كافـة الأنشـطة الخيريـة، كـما تبـين أيضًـا أن الترابـط المـالي والسـياسي بـين الحكومـة والمنظـمات غـير الربحيـة إضافـة إلى البيئـة الماليـة والقانونيـة؛ مـن العوامـل التـي يمُكنهـا تفسـير مـدى تدفـق الأنشـطة الخيريـة داخـل الـدول، وكذلـك فيـما بـين الـدول بعضهـا البعـض، وسـنتعرض عنـد قيـاس مـؤشر بيئـة العمـل الخـيري في كل دولـة إلى تلـك العوامـل باعتبارهـا مـن المؤثـرات المحوريـة في النشـاط الخـيري بطـرق مختلفـة، هـذا فيـما يتعلـق بالناحيـة العمليـة.

أمـا مـن الناحيـة النظريـة فهنـاك قائمـة مـن العوامـل التـي تُشـكِّل الحواجـز والحوافـز لبيئـة العمـل الخـيري، وهـو مـا يمُكـن الاعتـماد فيـه عـلى الإطـار الـذي وضعـه كل مـن ثيندوا، ومونيكـو، وريوبـين في عـام 2003 (Thindwa, Monico and Reuben, 2003) لتحديـد مـدى ملاءمـة بيئـة كل دولـة للمنـاخ العـام لممارسـة العمـل الخـيري، وقـد انطلـق هـذا الإطـار مـن فرضيـة مؤداهـا أن الظـروف التـي تُشـكِّل بيئـة مُلائمـة لتمكـين العمـل الخـيري في أي دولـة هـي نتيجـة كل مـن السياسـات، والإطـار التنظيمـي، والقانـوني الـذي تحـدده الدولـة، بالإضافـة إلى الخصائـص الاجتماعيـة، والثقافيـة، والتقاليـد المتوارثـة في هـذا البلـد، وهـو جـزء مـما توصلـت إليـه الدراسـات والـتراث النظـري الخـاص بالموضـوع.

وبالاعتـماد عـلى هـذا الإطـار؛ يمكـن افـتراض أن وجـود بيئـة مُلائمـة داخـل الدولـة لممارسـة العمـل الخـيري تتيـح الفرصـة للتعـرف بشـكل واضـح ومبـاشر عـلى كل مـن الحوافـز والقيـود المتمثلـة في الإطـار القانـوني والتنظيمـي، وسياسـات الدولـة، والخصائـص الاجتماعيـة والثقافيـة، وغيرهـا، والتـي تؤثـر إيجابًـا أو سـلبًا عـلى ممارسـة العمـل الخـيري، وعـلى مـدى إقبـال الأفـراد والمنظـمات والجمعيـات والمؤسسـات الخيريـة عـلى المُشـاركة والإسْـهام في الأنشـطة الخيريـة بطريقـة مسـتدامة وفعالـة داخـل المجتمـع.

المفاهيم الرئيسية للمؤشر

هناك مجموعة من المفاهيم التي تصوغ المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري، وتُبلور كافة العوامل الدالة عليه وذات الصِلة به، ومن أبرز تلك المفاهيم

- **مفهوم العمل الخيري** يعرف العمل الخيري في أبسط معانيه بأنه «عمل تطوعي من أجل الصالح العام»، فهو مفهوم يجسد ويعزز القيم الإيجابية، ويستخدمه البشر لتخفيف المعاناة أو تلبية الاحتياجات الملحة الأخرى، وكذلك لتحسين نوعية الحياة، ومن ثم فهذا التعريف العام يندرج تحته كافة أشكال العمل الخيري بدءا من تلك الأقل تنظيمًا، مرورا بالتي تحدث في بيئات غير رسمية، وكذلك الأشكال الناشئة من الأعمال الخيرية المنظمة، والتي تضم المؤسسات، والبرامج ذات الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وغيرهم مما يتم استخدامهم كأدوات مالية متنوعة وجديدة لتعزيز الأغراض الاجتماعية والسعي إلى الحصول على تأثيرات اجتماعية عالية، ويشمل العمل الخيري المال، والسلع، والمهارات، والخدمات، والوقت؛ لتحقيق المنفعة العامة.
- **المنظمات الخيرية** هي منظمات غير ربحية وغير حكومية، تُقدم خدمات أو أموال من أجل الصالح العام، منها ما يهتم بفئات محددة، ومنها ما هو عام يندرج تحته العديد من الفئات المستهدفة والمستفيدة، ويجب أن تكون هذه المنظمات بشكل رئيسي من القطاع الخاص، وتتمتع بالحكم الذاتي بعيدًا عن أية سلطات حكومية، وتكتسب صفة التطوعية.
- **حرية العمل الخيري** يُعد مفهوم حرية العمل الخيري من المفاهيم الرئيسية في المؤشر، حيث إن المؤشرات المكونة لبيئة العمل الخيري هي في حد ذاتها دالة على مدى الحرية في ممارسة العمل الخيري، ويُشير المفهوم إلى «وجود ظروف وعناصر تمكن المجتمع والمنظمات الخيرية داخل الدولة من دعم تنفيذ الأنشطة الخيرية باستقلالية ودون قيود».

وتتطلب بيئة العمل الخيري وجود مجموعة من العناصر والظروف التي تتمثل في

- **القدرة على تكوين الجمعيات والعمل الاجتماعي**

والتي تعني توافر الظروف التنظيمية والاقتصادية والسياسية التي تشجع على العمل الخيري؛ أي القدرة على العمل دون تدخل من الحكومة، وبتكاليف معقولة للتسجيل، ووجود حوافز ضريبية، وتوافر ثقافة العمل الخيري،

وترسـيخ القيـم الاجتماعيـة، والمسـاواة بـين الجنسـين، والدعـم الحكومـي، والتصـور العـام للعمـل الخـيري، وتوافـر رأس المـال البـشري.

- **حرية التعبير والمعتقد**

تعنـي وجـود الظـروف التـي تشـجع عـلى التعبـير عـن الـرأي بحريـة، فضـلاً عـن حريـة الحصـول عـلى المعلومـات والأفـكار، ونقلهـا مـن خـلال أي وسـيلة إعلاميـة ودونمـا اعتبـار للحـدود، وذلـك كـما ينـص عليـه الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، الـذي يؤكـد عـلى المسـاواة في الحصـول عـلى كل مـن المعلومـات، ومسـاحات مـن النقـاش العـام، والمشـاركة في الشـبكات ووسـائل الإعـلام والإنترنـت.

- **إمكانية الحصول على الموارد المالية لتحقيق أهداف المؤسسة**

والمقصـود هنـا هـو صياغـة القوانـين التنظيميـة والاقتصاديـة لترشـيد المنـح، وتنظيـم تلقـي التبرعـات الدوليـة الخارجيـة، وتحقيـق قـدر من الاسـتقرار السـياسي والاقتصـادي، والتأثـير الاقتصـادي والحكومـي عـلى الجهـات المانحـة، والأمـر لا يقتـصر فقـط عـلى توافـر تلـك القوانـين؛ بـل يجـب أن تكـون فعالـة ومُطبقـة.

- **تعـدد الأحـكام للأفـراد والجماعـات خـارج الحكومـة لممارسـة المبـادرات التطوعيـة مـن أجـل التغيـير الاجتماعـي**

ويشـمل ذلـك وجـود قوانـين تسـمح للأفـراد والجماعـات بالمشـاركة في وضـع السياسـات وتنفيذهـا، والمسـاواة في الحصـول عـلى المـوارد، وأيضًـا توافـر الظـروف التـي تسـمح بحريـة التعبـير.

- **الخصائص الاجتماعية - الثقافية**

تُشـير الخصائـص الاجتماعيـة - الثقافيـة إلى أربـع آليـات أشـار إليهـا ويكبنـج وهانـدي عـام 2016 (wiekpeng & handy,2016)، والتـي تحـدد مـدى نجـاح العمـل الخـيري في الدولـة وتتمثَّـل في

- **ثقافـة العمـل الخـيري** والمقصـود بهـا ترسـيخ مبـادئ وقيـم تتعلـق بمحوريـة دور العمـل الخـيري داخـل المجتمـع، واعتبـاره بأنـه جـزء كبـير مـن حـل المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة الموجـودة داخـل أي مجتمـع، وتعمـل تلـك الثقافـة في حـال ترسـيخها عـلى مزيـد مـن الإقبـال عـلى المُشـاركة في العمـل الخـيري، وتأسـيس جمعيـات ومؤسسـات خيريـة تكـون مضطلعـة بـأداء دور مجتمعـي.

- **الثقة العامة** لعل الثقة هي أساس المُشاركة، ومن ثم فتوافرها في العمل الخيري ومؤسساته سيدعم الانخراط العام في العمل الخيري.
- **وجود تنظيم لقطاع العمل الخيري** يعني توافر إطار واضح وفعّال يسير وفق مبادئ الشفافية والعدالة والمساواة في تنظيم بيئة العمل الخيري ككل، وهو ما سيعمل بدوره على دعم الثقة المجتمعية.
- **التغيرات الديموغرافية** يُقصد بها مجموعة الخصائص التي يتم وفقًا لها توزيع المجتمع، والتعرف على السمات العامة له، والتي تتضمن النوع، والفئة العُمرية، والدين، والمستوى التعليمي، والمنطقة الجغرافية، وغيرها من الخصائص التي يمُكن من خلالها التعرف على التغير في الهيكل السكاني ومتابعته.

أسئلة المؤشر

يسعى المؤشر إلى الإجابة عن سؤال رئيسي هو ما هي الحواجز والحوافز التنظيمية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية للعمل الخيري في البلدان المتقدمة والنامية؟، ويتفرع من ذلك السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي

- إلى أي مدى يمكن للأفراد تشكيل وإنشاء المنظمات الخيرية؟
- ما مدى عمل المنظمات الخيرية بحرية دون وجود أي تدخل حكومي؟
- إلى أي مدى بإمكان السلطة الحكومية إغلاق المنظمات الخيرية؟
- هل يتناسب النظام الضريبي مع تقديم وتلقي التبرعات الخيرية؟
- ما مدى مناسبة البيئة القانونية مع إرسال وتلقي التبرعات عبر الحدود؟
- هل تتوافر بيئة سياسية ملائمة لعمل المنظمات الخيرية بحُرية؟ وهل هي ملائمة؟
- هل القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية ملائمة لممارسة العمل الخيري؟

أهداف المؤشر

يتمثل الهدف الرئيسي من دراسة مؤشر بيئة العمل الخيري في تعزيز تطوير العمل الخيري على مستوى دول العالم من خلال توفير بيانات علمية دقيقة، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية

- تحديد الحواجز والحوافز للعمل الخيري في الدول التي شملتها الدراسة.
- رفع مستوى الوعي والفهم للعمل الخيري، خاصة في الدول النامية التي يتسم العمل الخيري فيها بمحدودية دوره وفعاليته.
- تعزيز تبادل المعارف والأفكار حول بيئة العمل الخيري.
- تحديد الاتجاهات المهمة بين الخبراء والعلماء والقادة على مستوى العالم من خلال نشر النتائج عالميًا.
- الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي تعمل بدورها على تعزيز بيئة العمل الخيري في الدول التي تحتاج إلى ذلك.

منهجية تنفيذ المؤشر

لتحقيق أهداف المؤشر؛ تم اتباع مجموعة من المراحل المتمثلة فيما يلي

المرحلة الأولى	تصميم أداة استبيان لجمع تقييم الخبراء حول بيئة العمل الخيري في دولهم
المرحلة الثانية	مناقشة المُراجع الإقليمي للنتائج مع خبراء الدول في مناطقهم
المرحلة الثالثة	تسجيل الخبير الإقليمي لنتائج كل دولة، واحتساب متوسط كل منطقة.
المرحلة الرابعة	قيام الباحثين بحساب متوسط نتائج كل دولة منذ عام 2013.

قياس بيئة العمل الخيري

تم تقييم المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري من خلال عشرة مؤشرات فرعية، تم صياغة كل منها في سؤال داخل استمارة استبيان وُزّعت على مجموعة من الخبراء داخل كل دولة من الدول المُستهدفة بالدراسة والبالغ عددها 79 دولة مقسمة على مستوى 11 إقليمًا، علمًا أن هناك أربعة مؤشرات رئيسية تم إدماجها مع بعضها لتدخل تحت نطاق مؤشر واحد هو «مستقبل العمل الخيري»، ومن ثم أصبح مجموع المؤشرات الرئيسية ستة مؤشرات، وكل مؤشر رئيسي منها مُقسم إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية المكونة له كما يلي

- **المؤشر الفرعي الأول البيئة التنظيمية للعمل الخيري**، والذي يشمل تسجيل المنظمات الخيرية، وحرية العمل، ومدى إمكانية حل هذه المنظمات، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي

- إمكانية وسهولة إنشاء الأفراد للمنظمات الخيرية.
- حرية المنظمات الخيرية دون التدخل الحكومي.
- وجود سلطة حكومية لإغلاق المنظمات الخيرية.

- **المؤشر الفرعي الثاني الحوافز الضريبية المحلية**، ويتكون من مؤشرين فرعيين هما
  - تناسب النظام الضريبي مع تقديم التبرعات الخيرية.
  - تناسب النظام الضريبي مع تلقي التبرعات الخيرية.
- **المؤشر الفرعي الثالث التدفقات الخيرية عبر الحدود**، ويتضمن مؤشري
  - تماشي البيئة القانونية مع إرسال التبرعات عبر الحدود.
  - تناسب البيئة القانونية مع تلقي التبرعات عبر الحدود.
- **المؤشر الفرعي الرابع البيئة السياسية**، ويشمل مؤشرين هما
  - وجود بيئة سياسية ملائمة لعمل المنظمات الخيرية.
  - ملاءمة السياسات والممارسات العامة لبيئة العمل الخيري.
- **المؤشر الفرعي الخامس البيئة الاجتماعية - الثقافية**، وهو مؤشر يتناول تفصيلاً
  - مدى تناسب القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية لبيئة العمل الخيري.
- **المؤشر الفرعي السادس مستقبل العمل الخيري** ويتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية الآتية
  - الحالة العامة والراهنة لقطاع العمل الخيري داخل الدولة.
  - العوامل الرئيسية المؤثّرة على العمل الخيري (خاصة خلال الفترة بين يناير 2014 وديسمبر 2016).
  - اتجاهات التنمية المستقبلية في العمل الخيري.
  - عوامل تحسين بيئة العمل الخيري.

وبعد عرض تلك المقدمة المنهجية الخاصة بمؤشر بيئة العمل الخيري، وكيفية تكوينه؛ سيتم عرض بعض نتائج المؤشر الخاصة بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك في القسم الثاني.

القسم الثاني

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري

قراءة في أهم النتائج

مقدمة

سيتم في هذا القسم عرض النتائج الرئيسية لمؤشر بيئة العمل الخيري لعام 2018، وذلك بالتركيز على الدول العربية المشمولة في المؤشر، ومُحاولة التعرف على موقعها على المؤشر، للوصول في النهاية إلى مجموعة من النتائج العامة التي بدورها ستوجه وتمهد الحديث حول نتائج دولة الكويت باعتبارها ضمن الدول العربية التي شملها المؤشر ولها مسيرتها المميزة في العمل الخيري على مستوى المنطقة، وبالتالي فعرض نتائج الدول العربية على مؤشر بيئة العمل الخيري سيحدّد لنا مكانة دولة الكويت على المؤشر فيما بعد.

جدير بالذكر أن مؤشر بيئة العمل الخيري هو مؤشر على مقياس من 1 (الأقل ملاءمة) إلى 5 (الأكثر ملاءمة)، وهذا يعني أنه كلما اقتربت الدول أو الأقاليم من درجة (5) دل ذلك على وضعها الأفضل، وصحة بيئة العمل الخيري فيها، وفيما يلي إطلالة على أبرز نتائج مؤشر بيئة العمل الخيري لدول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أولا البيئة العامة للعمل الخيري

بلغ المتوسط العام لمؤشر بيئة العمل الخيري في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3.17) درجة مُقارنة بباقي الأقاليم، وهو متوسط يقل عن المتوسط العالمي بحوالي (0.47) درجة، ويتضح من الشكل رقم (1).

شكل رقم (1)
إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعية لبيئة العمل الخيري لعام 2018

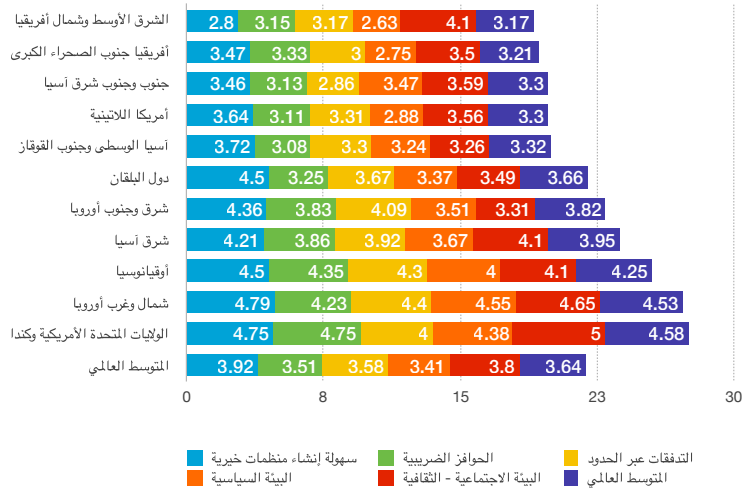

هناك ستة أقاليم احتلت مرتبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ (3.64) درجة، وهي الولايات المتحدة وكندا (4.58) درجة، ويُعد هو الإقليم الذي يتمتع ببيئة خيرية أكثر ملاءمة، يليها إقليم شمال وغرب أوروبا بواقع (4.53) درجة، ثم أوقيانوسيا (4.25) درجة، يليها إقليم شرق آسيا (3.95) درجة، ثم شرق وجنوب أوروبا (3.82) درجة، ثم إقليم دول البلقان بمتوسط (3.66) درجة.

ويلاحظ من النتائج أن المناطق ذات البيئات الأكثر مُلائمة للعمل الخيري؛ ترتبط بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فالاقتصادات المعروفة بتوفير بيئة ملائمة للأنشطة الخيرية؛ يقابلها مستويات قوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية، فأقاليم الولايات المتحدة وكندا (4.58) درجة، وأوروبا الشمالية والغربية (4.53) درجة، وأوقيانوسيا (4.25) درجة؛ حازت على أعلى المعدلات الإقليمية، وجميعها ذات مستويات عالية في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالعودة مرة أخرى إلى إقليم الشرق الأوسط، وبقراءة نتائج المؤشرات الخاصة ببيئة العمل الخيري؛ يتضح أنه جاء ثالث أعلى إقليم (مكرر) على مستوى مؤشر البيئة الاجتماعية - الثقافية، وذلك بمتوسط عام (4.1) درجة، وهو ما يعني أن ثقافة العمل الخيري هي ثقافة متأصلة في الشعوب العربية.

عـلى الجانـب الآخـر كان إقليـم الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا هـو الأسـوأ عـلى مستوى مـؤشر سـهولة إنشـاء منظـمات خيريـة بمتوسـط (2.8) درجـة، وهـو مـا قـد يرجـع إلى وجـود العديـد مـن القواعـد والقوانـين الروتينيـة التـي تعرقـل مثـل تلـك الأمـور، وهـذا يمثـل معوقًا كبـيرًا يجـب إعـادة النظـر فيـه، وصياغـة مجموعـة مـن التوصيـات والحلـول اللازمـة لـه.

وفيـما يتعلـق بالبيئـة السياسـية؛ اتضـح أنهـا تمُثّـل تحديًـا خطـيرًا يواجـه القطـاع الخـيري في الإقليـم، وهـي مـن العوامـل المحوريـة التـي يمُكـن أن تُقيـد إلى حـدٍ كبير عمـل المنظمات الخيريـة، حيـث وصلـت متوسـط الدرجـة فيـه إلى (2.63) درجـة، فالـصراع السـياسي بـين العمـل الخـيري والسـلطة التـي يتـم احتسـابها في بعـض الـدول عـلى أنهـا مُنافسـة لهـا أكـثر مـن كونهـا داعمـة؛ أدى إلى انخفـاض الدرجـات إلى مـا دون المتوسـط العالمـي، ليصـل إلى (3.41) درجـة، ويتضـح ذلـك في الشـكل رقـم (1).

فيـما يـلي تنـاول إقليـم الـشرق الأوسـط عـلى المـؤشرات المكونـة لبيئـة العمـل الخـيري بـشيء مـن التفصيل.

- **البيئة التنظيمية للعمل الخيري**

اتضـح مـن خـلال المـؤشرات العامـة التـي تقيـس البيئـة التنظيميـة للعمـل الخـيري؛ وجـود تحسـن معتـدل في 6 مـن الأقاليـم ال 11 التـي تـم تناولهـا بالدراسـة والتحليـل، وذلـك بزيـادة يسـيرة قدرهـا 1.7 % عـن التقريـر السـابق عليـه، وكان أعلاهـا منطقـة آسـيا الوسـطى، وجنـوب القوقـاز، والـشرق الأوسـط، وشـمال إفريقيـا بنسـب تغـيرٍ قدرهـا (11.3 %)، و(11 %) لـكل منهـا عـلى التـوالي خـلال الفـترة 2015 - 2018، كـما في الشـكل رقـم (2).

شكل رقم (2)

مـؤشر البيئـة التنظيميـة للعمـل الخـيري في إقليـم الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا خلال 2015 - 2018

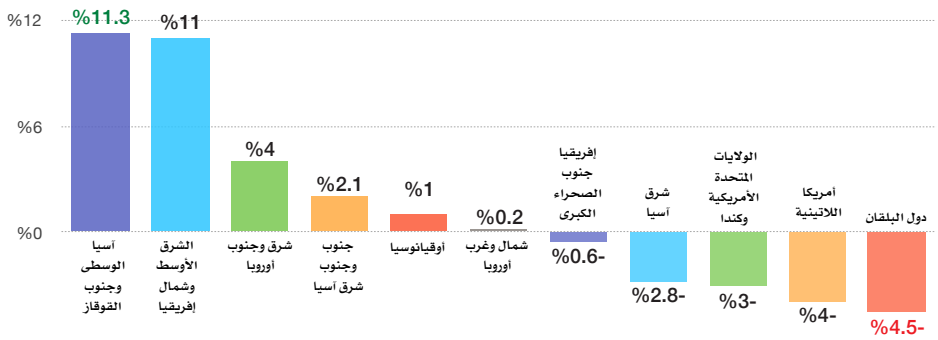

وهـو الأمـر الـذي يعنـي أن هنـاك اتجاهًـا نحـو تكـون وعـي في منطقـة الـشرق الأوسـط بشـأن وجـود إطـار عـام تنظيمـي للعمـل الخـيري؛ يُسـاعد عـلى مزيـد مـن الحريـة

في إنشاء المنظمات الخيرية، وعدم وجود أية سلطات حكومية تقوم بحل أو إغلاق المنظمات الخيرية الموجودة داخل أي دولة، بل من المهم السعي لترسيخ ثقافة تعاون وتشبيك بين الجهات الحكومية والمنظمات الخيرية لتُضفي عليها مزيدا من القوة في فعاليتها المجتمعية.

وهناك ملاحظة أخرى تفيد بأنه كانت للتغييرات التنظيمية الجديدة تأثيرات مختلطة بشأن العوامل الثلاثة التي تقيس البيئة التنظيمية للعمل الخيري، حيث اتضح وجود تحسن في ست من المناطق الإحدى عشرة.

وعلى الرغم من ذلك؛ فالنظر إلى أحد المؤشرات الفرعية المكونة له مثل مؤشر سهولة إنشاء الأفراد للمنظمات الخيرية؛ سيتضح أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي أكبر إقليم شهد انخفاضًا وتراجعًا في مؤشر سهولة إنشاء الأفراد للمنظمات الخيرية، وذلك بنسبة (-9.2 %)؛ وهو الأمر الذي يمُكن إرجاعه إلى وجود بيروقراطية لا تزال تنتشر في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقوم بعرقلة أية مبادرات لإنشاء منظمات أو مؤسسات خيرية وربما غير خيرية أيضًا، ومن المتوقع أنه في حال تفادي مشكلات سهولة إنشاء المنظمات الخيرية؛ سيزيد معدل التحسن بقوة على مستوى مؤشر البيئة التنظيمية للعمل الخيري.

شكل رقم (3)

التغير في مؤشر سهولة إنشاء الأفراد للمنظمات الخيرية في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 2015 - 2018

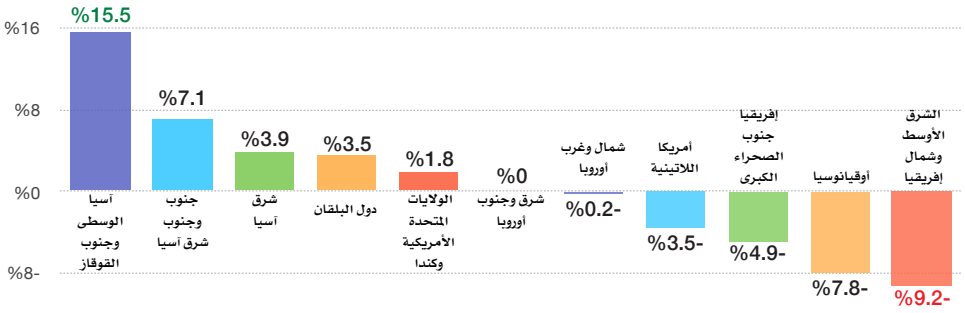

في حين أن منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز قد شهدت أكبر تحسن إقليمي على هذا المؤشر، وذلك بنسبة تغير مقدارها (15.4 %) خلال الفترة 2015 وحتى 2018، وهو ما قد يعني أن درجة الروتين والبيروقراطية أقل وطأة من نظيرتها في غيره من الأقاليم بما فيها إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- **الحوافز الضريبية للعمل الخيري**

بالنظر إلى أحد المؤشرات الأخرى لبيئة العمل الخيري، وهو الحوافز الضريبية لمن

يقـدم التبرعـات؛ يتضـح أن إقليـم الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا هـو أكـبر إقليـم شـهد تحسـنًا خـلال الفـترة مـن 2015- 2018، وذلـك بنسـبة تغـير (28 %)، في حـين شـهدت أمريـكا اللاتينيـة أكـبر انخفـاض إقليمـي بنسـبة (-9 %) خـلال الفـترة نفسـها.

شكل رقم (4)

التغـير في إقليـم الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا عـلى مـؤشر الحوافـز الضريبيـة خـلال الفـترة مـن 2018 - 2015

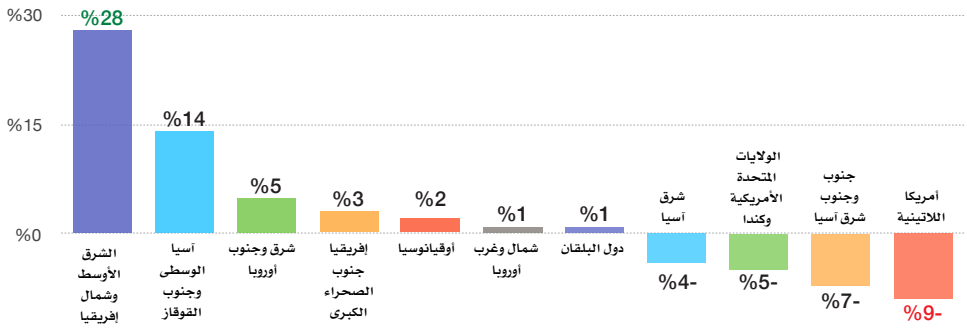

أمـا فيـما يتعلـق بالوضـع الراهـن؛ فتُشـير البيانـات إلى أن إقليـم الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا يحتـل الترتيـب الثامـن مـن حيـث الأفضليـة فيـما يتعلـق بالحوافـز الضريبيـة الخاصـة بالعمـل الخـيري، وذلـك بمتوسـط (3.15) درجـة مـن إجـمالي 11 إقليـمًا، كـما أنـه يقـل عـن المتوسـط العـام بحـوالي (0.36) درجـة، وهـو مـا يتضـح مـن الشـكل رقـم (5).

شكل رقم (5)

إقليـم الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا على مـؤشر الحوافـز الضريبية خلال عام 2018

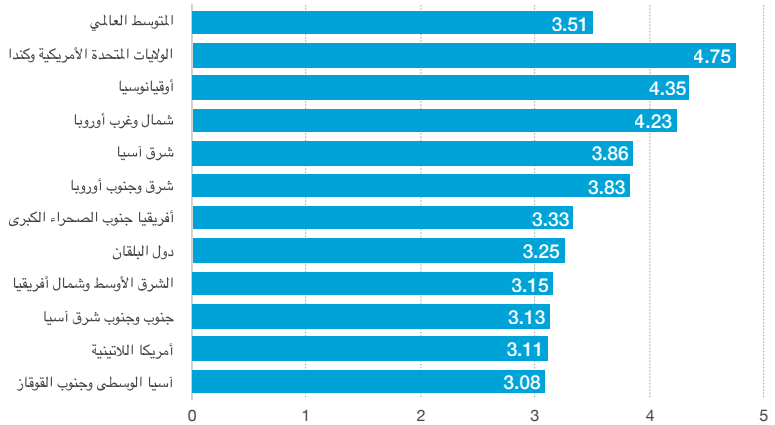

وهذا يعني أن التحسن خلال الفترة من 2015 - 2018 لا يعني بالضرورة تحسنًا ملحوظًا في الوقت الراهن، ولكن هناك مبادرات للتحسن ستؤثر في المستقبل على ذلك الترتيب.

- **التدفقات الخيرية عبر الحدود**

أوضحت النتائج أن هناك تحسنًا ملحوظًا في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 2015 - 2018 فيما يتعلق بالمؤشر العام للتدفقات الخيرية عبر الحدود، وذلك بنسبة تغير (18 %)، يليها إقليم أوقيانوسيا بنسبة تغير (11 %) خلال الفترة نفسها.

شكل رقم (6)

إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر التدفقات الخيرية عبر الحدود خلال الفترة من 2015 - 2018

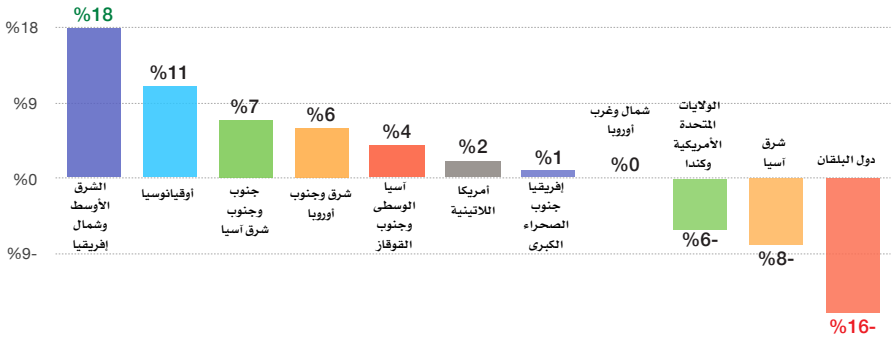

أما دول البلقان فقد كانت من أكثر الأقاليم التي شهدت انخفاضًا إقليميًا، وذلك بنسبة تغير (16- %)، خلال الفترة نفسها.

وبتدقيق النظر في الوضع الراهن لإقليم الشرق الوسط فيما يتعلق بالتدفقات الخيرية عبر الحدود؛ يتضح أن الموقف الحالي في إقليم الشرق الأوسط ينم عن وجود تراجع في حال التدفقات الخيرية عبر الحدود، حيث يبدو أنه لا يزال هناك عوائق في هذا الصدد تمنع من سهولة تلك التدفقات.

شكل رقم (7)

إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر التدفقات الخيرية عبر الحدود في عام 2018

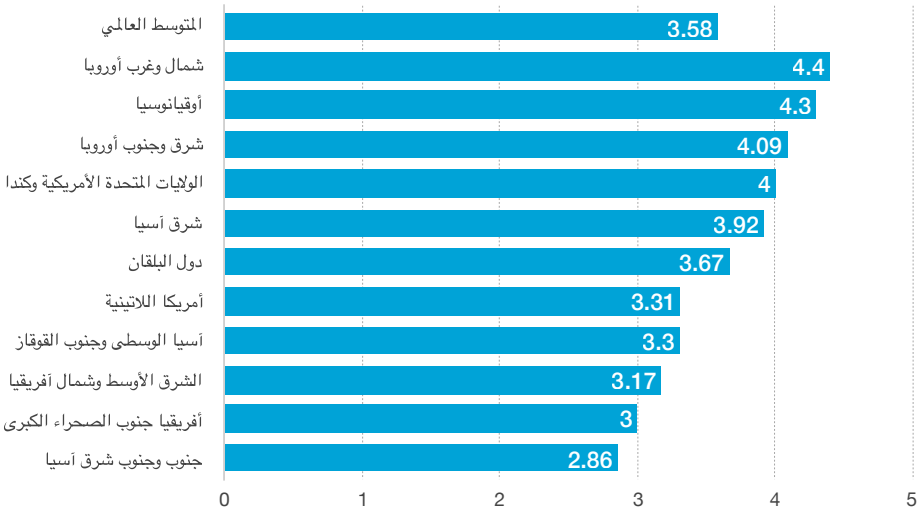

فمن الواضح أن تدفقات التبرعات عبر الحدود أصبحت أكثر تقييدًا، ويبدو أن التشريعات التي تستهدف التدفقات المالية غير المشروعة، والقوانين التي تعاقب التبرعات الأجنبية؛ تشكل اتجاهًا متناميًا، فمنذ أوائل عام 2010 أدخلت عدة اقتصادات أنظمة لزيادة تدقيق المنظمات التي تقبل المساهمات الخيرية الأجنبية، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، وضعت الصين ومصر والمجر والهند وبعض الدول - من بين أمور أخرى - قوانين جديدة، أو عمدت إلى تعديل القوانين القائمة، لتنظيم تدفق الأموال الأجنبية التي تتلقاها المنظمات الخيرية.

- **البيئة السياسية الداعمة للعمل الخيري**

يقيس هذا المؤشر مدى وجود بيئة سياسية ملائمة لممارسة المنظمات الخيرية لعملها، وكذا التعرف على مدى ملاءمة السياسات والممارسات العامة الموجودة داخل الدولة للعمل الخيري وممارساته، ومن خلال الاطلاع على نتائج إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر البيئة السياسية؛ أوضحت النتائج أن الإقليم جاء في المرتبة الأخيرة بأقل متوسط (2.63) درجة، وهو ما يعني أن هناك ضعفًا واضحًا على مستوى ذلك المؤشر، ينم عن عدم وجود بيئة سياسية ملائمة لعمل المنظمات الخيرية وداعمة لها، فضلاً عن عدم وجود سياسات توثق الممارسات العامة للعمل الخيري، وهو ما يتضح من الشكل رقم (8).

شكل رقم (8)

إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر البيئة السياسية في عام 2018

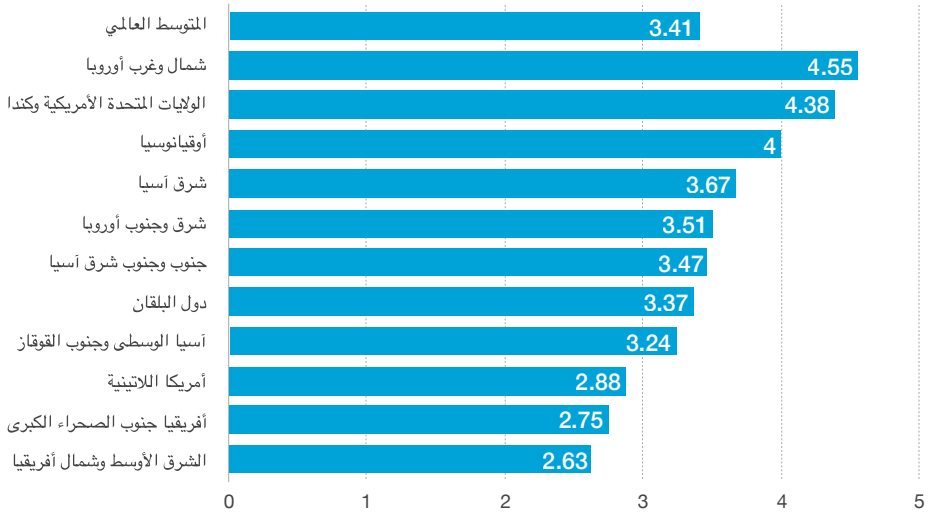

وهو ما يعني أن البيئة السياسية في الإقليم تحتاج إلى مزيد من الدعم والتصحيح، من خلال تحديد ممارسات سياسية داعمة، وتغيير الثقافة السياسية لتصبح لديها رؤية بأن العمل الخيري والإنساني هو عمل داعم للسلطة السياسية ومكمل لها وليس حليفًا ضدها.

البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري

يأتي إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المركز الثالث مكررًا من حيث ملائمة البيئة الاجتماعية - الثقافية لممارسة العمل الخيري، وذلك بمتوسط (4.1) درجة، الأمر الذي يعني أن هناك ثقافة متجذرة لدى قاطني الإقليم تحث على ممارسة العمل الخيري، وتدعم ثقافة التطوع والعمل الإنساني، وهو ما يتضح من الشكل رقم (9).

شكل رقم (9)

إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر البيئة الاجتماعية-الثقافية في عام 2018

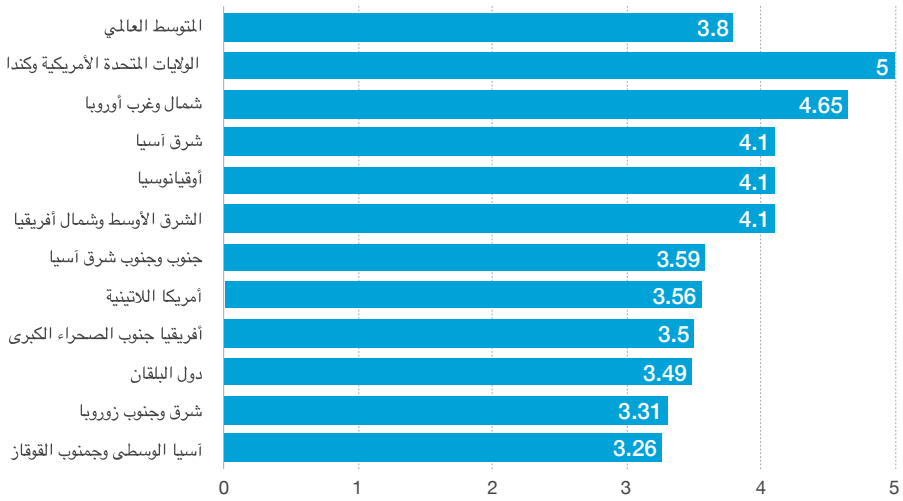

كما أن النتائج بوجه عام توضح أن العطاء هو جانب هام على مستوى جميع الثقافات، حيث سجل هذا العامل أعلى المعدلات في المتوسط بين جميع الدول ال 79 التي تمت دراستها، مما يدل على أن عملية العطاء مضمنة في جميع المجتمعات بطرق فريدة، حتى لو لم يكن القطاع الخيري الرسمي موضع ثقة دائمًا من قبل العامة؛ فهناك ما يقابله من قطاع خيري غير رسمي يتم بين الأفراد وبعضهم البعض، لأنه جزء من ثقافتهم.

ثانياً دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري العام

تضمن المؤشر مجموعة من الدول العربية والإسلامية الواقعة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن أبرز تلك الدول مصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، والسعودية، وتركيا، والإمارات، وغيرها.

وبإلقاء نظرة أكثر تعمقًا على الدول المكونة لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ اتضح أن دولتي الأردن والإمارات لهما مكانة جيدة فيما يتعلق بسهولة الضرائب المتعلقة بالعمل الخيري، وذلك بإجمالي درجات 4.25 درجة لكل منهما، أما دولة لبنان فقد جاءت مكانتها جيدة في مؤشر التدفقات النقدية عبر الحدود (4 درجات)، وفي البيئة الاجتماعية - الثقافية، والتي حصلت فيها على إجمالي درجات المؤشر (5 درجات).

جدول رقم (1)

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مؤشر بيئة العمل الخيري

الدولة	سهولة إنشاء المنظمات	الحوافز الضريبية	التدفقات النقدية عبر الحدود	البيئة السياسية	البيئة الاجتماعية والثقافية	إجمالي الدرجة
مصر	2.50	3.25	2.25	1.75	4.00	**2.75**
الأردن	3.33	4.25	3.50	3.00	4.00	**3.62**
الكويت	3.33	3.00	3.20	3.00	4.00	**3.31**
لبنان	3.33	2.75	4.00	3.25	5.00	**3.67**
المغرب	3.00	3.00	3.25	2.50	4.50	**3.25**
قطر	1.83	2.25	2.25	1.00	3.00	**2.07**
السعودية	2.00	3.00	2.75	3.00	4.00	**2.95**
تركيا	2.17	2.00	3.50	2.00	4.00	**2.73**
الإمارات	2.83	4.25	3.50	3.00	4.00	**3.52**
المتوسط الإقليمي	2.80	3.15	3.17	2.63	4.10	**3.17**

وفي ضوء ما تم عرضه من نتائج؛ يمكن صياغة نتيجة عامة كالآتي

بما أن ثلاثة أخماس الاقتصادات التي تمت دراستها تتمتع ببيئة خيرية مواتية بشكل عام؛ فإن اثنين من كل خمسة اقتصادات لديها بيئة مقيدة بشكل عام، حيث بلغ متوسط نقاط الضعف العالمية في GPEI (3.64) درجة على مقياس من 1.0 إلى 5.0.

كما أنه من الواضح أن هناك توسعًا في الشراكات بين المنظمات الخيرية والحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم بمساعدة التكنولوجيا، حيث يستمر التمويل الجماعي المستند إلى الويب في النمو، والذي أصبح مستخدمًا على نطاق واسع في جميع المناطق التي تمت دراستها تقريبًا.

القسم الثالث
دولة الكويت على مؤشر بيئة العمل الخيري[1]

(1) قـام بكتابـة هـذا التقريـر الخبـيران د. سـامر أبورمـان (مركـز الآراء الخليجيـة)، ود. عبدالـرزاق الشـايجي (جامعـة الكويـت)، تحـت عنـوان Country Report 2018 Kuwait، وذلـك بمسـاهمة مـن العامليـن في جامعـة إنديانـا ليـلي، وقـد نُـشر هـذا التقريـر باللغـة الإنجليزيـة عـلى موقـع

- https//scholarworks.iupui.edu/handle/1805/16812

حقائق سريعة عن الإطار العام للعمل الخيري بالكويت

هنـاك مجموعـة مـن الحقائـق التـي مـن المهـم التعـرف عليهـا، لأنهـا بمثابـة تحديـد المنـاخ الخـاص بالعمـل الخـيري داخـل دولـة الكويـت، ومـن أبـرز تلـك الحقائـق

- **أن الأشكال القانونية للمنظمات الخيرية المدرجة في القانون هي تحت أشكال**

- جمعية، غير ربحية.
- الشركات والمؤسسات (الخاصة).
- أخرى مبرة، على غرار المؤسسة المانحة ولكن تقدم وتأخذ التبرعات.
- هنـاك خمـس قضايـا اجتماعيـة رئيسـية تناولتهـا هـذه المنظـمات وهـي الصحـة والبحـوث الطبيـة، والديـن، والطاقـة، وحقـوق الإنسـان، والقضايـا الدوليـة.
- متوسط الوقت الذي يحدده القانون لتسجيل منظمة خيرية 0-30 يومًا.
- متوسط تكلفة تسجيل منظمة خيرية 5 دولارًا أمريكيًا.
- قانون الجمعيات لا يفرض رسوم التسجيل.
- المستويات الحكومية التي تضطلع بمهمة تنظيم تأسيس المنظمات الخيرية هي الحكومة المركزية/ الفيدرالية.

أولا بيئة العمل الخيري في الكويت

في هـذا الجـزء سـيتم التعـرف عـلى بيئـة العمـل الخـيري في الكويـت، وذلـك مـن خـلال عـرض مكانـة الكويـت على المـؤشر لعام 2018، وقد جـاءت النتائج كما يتضح مـن الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

بيئـة العمـل الخيري في دولـة الكويت

العام	سهولة إنشاء المنظمات	الحوافز الضريبية	التدفقات النقدية عبر الحدود	البيئة السياسية	البيئة الاجتماعية والثقافية	إجمالي الدرجة
2018	3.3	3.0	3.2	3.0	4.0	3.31

1. إنشاء المنظمات الخيرية في الكويت

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، هي عبارة عن أسئلة داخل استمارة الاستبيان التي تم من خلالها جمع البيانات من الخبراء، وتتعلق بالقوانين واللوائح التي تحكم إنشاء المنظمات الخيرية.

تغطي الأسئلة المتعلقة بتسجيل النقاط لهذه الفئة ثلاثة جوانب من اللوائح هي

(أ) الإنشاء والتسجيل.

(ب) العمليات.

(ج) حلُّ الجمعيات الخيرية.

وفيما يلي تناول مكانة الكويت على كل منها.

- **سهولة إنشاء المنظمات الخيرية**

(3) درجات

حصلت دولة الكويت على (3) درجات، وهي درجة جيدة على المؤشر، حيث إن القانون الرئيسي الذي يحكم تشكيل المنظمات والمؤسسات الخيرية في الكويت هو قانون جمع المنفعة العامة. وفقًا للمادة 4 من قانون الجمعيات ذات النفع العام، «يجوز لأي مجموعة لا تقل عن 50 شخصًا أن تتقدم بطلب تأسيس جمعية للمنفعة العامة لتقديم الخدمات أو القيام بأنشطة اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو رياضية على أساس تطوعي بدون الربح، ويتعين على العضو المؤسس للجمعية أن يكون مواطنًا كويتيًا لا يقل عمره عن 21 عامًا ولم يرتكب انتهاكًا للشرف أو أي جريمة».

ويتطلب دمج الجمعيات والمؤسسات الخيرية موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، ووفقًا للمادة (8) من قانون الجمعيات ذات النفع العام؛ يُقدم طلب تسجيل الجمعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بموجب القرار الوزاري رقم 61 لسنة 2005.

يجب أن يرفق الطلب بما يلي

أ) نسختان من قوانين الجمعية، معتمدة من المؤسسين.

ب) نسخة من محضر اجتماع الجمعية التأسيسية، والتي تم فيها تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

ج) الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة.

د) شهادة عدم ممانعة لأي من المؤسسين من وزارة الداخلية.

ولا يتطلـب قانـون الجمعيـات ذات المنفعـة العامـة الحـد الأدنى مـن متطلبـات رأس المـال لتسجيل الجمعيات، ولا يفرض رسومًا للتسجيل، ويتم النظر في تسجيل الجمعية بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية، وتبدأ الجمعيات عملها خلال 30 يومًا من إنشائها.

كما أنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن ترفض تسجيل أي جمعية خلال شهر من تاريخ تقديم المستندات المطلوبة، مع بيان أسباب الرفض، كما يمُكن لأي جمعية تقديم استئناف ضد الرفض لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أو اللجان التي يعينها؛ فقرار الرفض من هذه السلطات نهائي ولا يمكن الطعن فيه، إلا في المحكمة.

- **حرية عمل المؤسسات الخيرية بدون تدخل حكومي**

(3) درجات

حصلت دولة الكويت فيه على (3) درجات أيضًا، وهو أمر منطقي، حيث أنه بالنظر إلى واقع العمل الخيري في علاقته بالمؤسسات الحكومية داخل الدولة، نجد أن هناك بعض التدخلات المحسوبة من جانب الجهات الحكومية في العمل الخيري، فعلى سبيل المثال يحق لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إرسال ممثلها إلى الجمعية العامة، بل ويُعتبر هذا الاجتماع غير قانوني ما لم يتم إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بموعد ومكان انعقاد الجمعية قبل خمسة عشر يومًا على الأقل، كما تحدد المادة (14) من قانون الجمعيات ذات النفع العام ما يجب أن تقدمه الجمعية للوزارة المختصة بدعوتها للجمعية العامة، والتي تتمثل في

أ) تقرير مجلس الإدارة.

ب) الميزانية، وأحدث تقرير للمحاسبة، ويتم تدقيقه من قبل مكتب تدقيق معين تابع للجمعية ومعترف به قانونًا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ج) مقترحات الأعضاء المقدمة في الوقت المحدد في اللوائح الداخلية.

د) محاضر انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ه) مشروع ميزانية للسنة التالية، على أن يتم تقديمه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في موعد لا يتجاوز شهرًا واحدًا بعد انتهاء السنة المالية للجمعية.

كذلك فإنه وفقًا للمادة (30) من قانون الجمعيات ذات النفع العام؛ لا يجوز للجمعية الانضمام أو المشاركة في أي جمعية مقرها خارج الكويت قبل الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتعتبر المنظمات المسجلة كجمعيات خيرية عامة وجمعيات منافع عامة غير خيرية؛ وبالتالي لا يُسمح لها بجمع الأموال العامة

إلا إذا حصلت على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (المادة 14 من القرار الوزاري 48 / 2015 بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية العامة).

- **مدى تحكم السلطة الحكومية في إغلاق وحل المنظمات الخيرية**

(4) درجات

حصلت فيه دولة الكويت على (4) درجات، وهي أعلى درجة على مستوى المؤشرات الثلاثة الفرعية المكونة لمؤشر إنشاء المنظمات الخيرية، وهي درجة متقدمة، وربما يرجع ذلك إلى أن قانون جمعيات النفع العام يُحدد الحالات التي يجوز فيها حل الجمعية إما من قبل الجمعية العامة أو من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتنص الفقرة (ه) من المادة 16 على أنه يمكن للجمعية العامة غير العادية أن تحل الجمعية الخيرية، وتنص المادة (27) من قانون الجمعيات ذات النفع العام على أنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تحل الجمعية عندما

أ) تنخفض عضويتها إلى أقل من خمسين عضوًا.

ب) تنحرف الجمعية عن أهدافها، أو يتم ارتكاب مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي.

ج) تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

د) انتهاك أحكام القانون.

2. الحوافز الضريبية في الكويت

يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين يتطرقان إلى القوانين واللوائح التي تحكم القيود المالية الخاصة بمنح التبرعات وتلقيها محليًا، وهما

- **النظام الضريبي المتعلق بتقديم التبرعات الخيرية**

(3) درجات

حصلت دولة الكويت على (3) درجات على هذا المؤشر الفرعي، وربما يعود هذا إلى أن دولة الكويت لا تملك نظام ضرائب على الدخل؛ وبالتالي لا يحصل الأفراد أو الشركات على إعفاءات ضريبية، وعلى الرغم من ذلك فإنه يتعين على المالكين المسلمين أو المساهمين في الشركات دفع زكاة بنسبة 1 % للحكومة أو إلى منظمة غير ربحية، كما تُلزم وزارة المالية الشركات المُساهمة باستخراج 1 % من صافي أرباحها السنوية للأعمال الخيرية، حيث يتم تقديم الأموال إلى الوزارة أو إلى المؤسسات الخيرية الحكومية

الرسمية مباشرة، ووفقًا لتقرير ICNL حول الكويت (2016)، فإن قانون الضرائب يقدم بعض التخفيضات الضريبية المتاحة بشكل أساسي للشركات الأجنبية «للأنشطة الخيرية التي تعتبرها هيئة الضرائب خيرية»، بما في ذلك التبرعات المقدمة إلى الحكومة[1]، وهذا معناه أن النظام الضريبي داخل دولة الكويت ملائم للأعمال الخيرية.

- **مدى مواكبة النظام الضريبي في تلقي التبرعات الخيرية**

(3) درجات

حصلت دولة الكويت في هذا المؤشر الفرعي على (3) درجات أيضًا، وربما يرجع ذلك إلى أن الكويت ليس لديها نظامًا ضريبيًا، فالتبرعات التي تتلقاها إحدى الجمعيات، سواء من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من الأشخاص، أو الكيانات، أو الوصايا، أو التبرعات، أو الإعانات؛ لا تخضع لضرائب الأجور، ولا يوجد على المنظمات الخيرية أية رسوم أو مدفوعات أخرى بديلاً عن الضرائب.

3. التدفقات الخيرية عبر الحدود في الكويت

يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين، وكلاهما يدوران حول القوانين واللوائح التي تحكم القيود المالية الخاصة بمنح وتلقي التبرعات عبر الحدود، وكل ما يتعلق بالتسجيل الخاص بالجهات المانحة والجهات المتلقية، وفيما يلي عرض لكل منهما بالتفصيل.

- **البيئة التنظيمية القانونية المنظمة لإرسال التبرعات عبر الحدود**

(3,4) درجات

يمُكن تفسير تلك الدرجة من خلال واقع العمل الخيري داخل الدولة، بأنه وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 867 لعام 2001 للبنك المركزي الكويتي؛ هناك تأسيس للآليات والأساليب اللازمة لمراقبة التحويلات المالية الخارجية التي تقوم بها جمعيات المنفعة العامة والمؤسسات العامة للأنشطة الخيرية، ومع ذلك فإن القرار الوزاري رقم 2015/48 بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية العامة ينص على أنه «لا يجوز للجمعيات الخيرية تلقي أو إرسال أي تبرعات من دولة الكويت أو خارجها ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة» (المادة 19)، ويتطلب قرار مجلس الوزراء رقم 867 أيضًا أن تحصل الجمعيات على موافقة وزارة الخارجية على أي خطط أو برامج تقترحها الجمعيات لتنفيذها خارج البلاد، وفقًا لآلية

(1) لتقرير ICNL، ص15.

عمل مناسبة تتفق عليها الوزارة والجمعيات.

- **البيئة التنظيمية القانونية المنظمة لتلقي التبرعات عبر الحدود**

هذه الدرجة تتناسب مع الإطار العام التنظيمي والقانوني لبيئة العمل الخيري في الكويت، حيث تحدد المادة رقم(18) من قانون الجمعيات ذات النفع العام مصادر الدخل للتبرعات والإعانات للجمعيات، كما تُلزم المادة (19) الجمعيات بإيداع الأموال باسمها في بنك كويتي، أما المادة (22) من القانون فتسمح للجمعيات بجمع التبرعات مرة واحدة في السنة لتحقيق أهدافها، والامتثال للشروط المنصوص عليها في القانون، كما يطلب قرار مجلس الوزراء في القرار رقم (867) لسنة 2001 من جميع الجمعيات أن تدرج في موازناتها العامة جميع إيرادات ونفقات الشركات التابعة لها.

فالقانون لا يمنع الجمعيات من تلقي أو جمع الأموال أو المزايا بشكل مباشر أو غير مباشر في شكل مساهمات أو إعانات من أي نوع من شخص أو جمعية أو هيئة مقرها خارج دولة الكويت، ومع ذلك يجب الحصول على إذن من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

4. البيئة السياسية للعمل الخيري في الكويت

يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين يقيسان السياق السياسي والإداري، والخصائص الاجتماعية الثقافية، والظروف الاقتصادية التي تؤثر على بيئة العمل الخيري.

- **مدى ملائمة البيئة السياسية للأعمال الخيرية**

(3) درجات

لعل السبب في تلك الدرجة هو أن النظام السياسي يعترف بدور الجمعيات الخيرية وأهميتها، ويشجعها على تعزيز المنفعة العامة لتقديم الخدمات أو القيام بأنشطة اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو رياضية على أساس تطوعي بدون ربح، فالقرار الوزاري رقم (867) لعام 2001 يفرض تقديم التبرعات الخيرية غير المشروطة من خلال اعتماد لجان للعديد من المشاريع الخدمية، مثل بناء المساجد والمدارس والمستشفيات، وما يهم جمعيات المنفعة العامة المعنية بالترفيه أو الأمور الروحية، بالإضافة إلى ذلك؛ هناك مبادرة لإعداد برامج إعلامية خاصة لتوعية المانحين بأهمية التحرك نحو تبني مشاريع خيرية داخل البلاد.

ولا يبدو أن التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية تشكل تهديدًا لاستدامة القطاع الخيري، حيث اعتاد مواطنو دولة الكويت على المشاركة في العمل الخيري.

- **مدى مناسبة السياسات والممارسات العامة للأعمال الخيرية**

(3) درجات

هـذه النتيجـة تؤكـد عـلى دعـم الحكومـة للمؤسسـات الخيريـة، ولهـذا الغـرض تـم إنشـاء اللجنـة العُليـا للأعـمال الخيريـة، والتـي تقـوم بتنسـيق العلاقـات بـين المكاتـب الحكوميـة والهيئـات الشـعبية مـن أجـل تفعيـل العمـل الخـيري، وتوجيهـه لتحقيـق أغراضـه وأهدافـه المرجـوة، كـما أنشـأت سـجلاً للفـرق التطوعيـة، بالإضافـة إلى أن الحكومـة لا تمـارس أي نـوع مـن الضغـط عـلى كيفيـة توجيـه التبرعـات.

كـما كان لقـرارات وزارة الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل تأثـيرًا ملموسًـا في منـع الاختـلاس، ومنـع انتحـال شـخصية الموظـف في الجهـات الخيريـة، ومنـع جمـع التبرعـات النقديـة بطريقـة غـير مشروعـة.

ومـع ذلـك تواجـه الجمعيـات الخيريـة بعـض العقبـات الإداريـة عنـد التعامـل مـع المؤسسـات الحكوميـة، لا سـيما فيـما يتعلـق بالحصـول عـلى إذن لجمـع الأمـوال داخـل دولـة الكويـت، أو عنـد تنفيـذ مشـاريع خـارج دولـة الكويـت، مـما يـؤدي إلى تأخـر تنفيـذ مثـل هـذه المشـاريع. فضـلاً عـن وجـود عقبـات مـن نـوع آخـر؛ تتمثـل في عـدم الاهتـمام بتطويـر برامـج بنـاء القـدرات لموظفـي المنظـمات الخيريـة بهـدف تحسـين الأداء التنظيمـي، حيـث لا توجـد علامـات مشـجعة تجـاه التوظيـف الفعـال للفنيـين والإداريـين الكويتيـين للجمعيـات الخيريـة.

5. البيئة الاجتماعية - الثقافية الداعمة للعمل الخيري في دولة الكويت

(4) درجات

يركـز هـذا المـؤشر عـلى التعـرف وقيـاس «مـدى مناسـبة القيـم والممارسـات الاجتماعيـة - الثقافيـة للأعـمال الخيريـة»، وقـد حصلـت فيـه دولـة الكويـت عـلى (4.0) درجـات، وهـي درجـة متقدمـة، حيـث اعتـاد المجتمـع الكويتـي عـلى ممارسـة العمـل الخـيري، إلى الدرجـة التـي أصبـح فيهـا العمـل الخـيري واجبًـا دينيًـا طـوال العـام، وليـس فقـط في المناسـبات، ولكنـه يـزداد بشـكل أكـبر في المناسـبات الدينيـة، خاصـة في شـهر رمضـان المبـارك، وأثنـاء الكـوارث، مثـل أزمـة اللاجئـين والمجاعـات والحـروب الأهليـة، إذْ تقـوم الجمعيـات الخيريـة بجمـع الأمـوال لتخفيـف المعانـاة، فعـلى سـبيل المثـال قامـت جمعيـةDirect Aid Society - وهـي واحـدة مـن أقـوى الجمعيـات - بجمـع تبرعـات عـبر الإنترنـت في 12 سـاعة فقـط بحـوالي 8 ملايـين دولار أمريـكي للمجاعـة الصوماليـة، وفي 14 سـاعة جمعـت مـا يقـرب مـن 4 ملايـين دولار أمريـكي للأيتـام الكينيـين.

وكما أشرنا سابقًا؛ فإن العمل الخيري الكويتي والأنشطة المتضمنة فيه يتم تنظيمها من خلال قانون؛ ما يُضفي على العمل الخيري الطابع المؤسسي، ومن ثم انخفض تأثير الأعمال الخيرية الشخصية أو الثقافية.

6. مستقبل العمل الخيري في الكويت

يقيس هذا المؤشر الصورة العامة لمستقبل العمل الخيري في الكويت، بالإضافة إلى توصيات لتحسين البيئة الخيرية، ففيما يتعلق بالوضع الراهن للقطاع الخيري في الكويت؛ تشير الأرقام الرسمية لعام 2016 إلى وجود 27 جمعية خيرية و88 منظمة خيرية تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما أنه مع انتشار أحداث الربيع العربي على تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا والعراق بعد عام 2010، ونتيجة لعمليات التهجير والقتل والأزمات الإنسانية المأساوية في المنطقة العربية؛ قامت الكويت بتطوير مبادرات خيرية مثل التبرعات، ومشاريع الرعاية خارج الحدود، وستظل هذه المبادرات بارزة في المناطق التي تتأثر بالأزمة بشكل متزايد، مثل سوريا والعراق واليمن، وكذلك في الشعوب التي تعاني من الضيق مثل اللاجئين السوريين والعراقيين على الحدود التركية والأردنية واللبنانية.

وهذا يدل على وجود طلب جيد على العمل الخيري داخل المجتمع الكويتي، لكنه لا يزال دون المستوى المرغوب فيه.

وهناك أحداث رئيسية حديثة تؤثر بشكل عام على المشهد الخيري بين يناير 2014 وديسمبر 2016، وهي

- تنفيذ قرار منع جمع التبرعات النقدية.
- إغلاق فروع لبعض المصالح من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بسبب عدم الالتزام بلوائح الوزارة (من وجهة نظر الوزارة)، وبدافع من الأسباب السياسية (من وجهة نظر أعضاء المعارضة).
- تنظيم العمل التطوعي من خلال مشروع (بدر) بتسجيل جميع مجموعات المتطوعين في الوزارة.
- زيادة استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية للتسويق الخيري والتبرعات عبر الإنترنت.
- تكريم صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على جهوده كقائد إنساني ودعمه لأعمال الأمم المتحدة الإنسانية، وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» بشرف التكريم.

أما فيما يتعلق باتجاهات التنمية المستقبلية في المشهد الخيري فهي كالآتي

- زيادة في التبرعات والهبات عبر الإنترنت.
- المزيد من جهود التنظيم والمساءلة في القطاع الخيري بسبب المطالب الداخلية والخارجية.
- انتشار ثقافة العمل الخيري في وسائل الإعلام، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مثمرة، ليس فقط من أجل زيادة التبرعات؛ بل أيضًا لنشر الأخبار والأعمال الإنسانية والإغاثة بين المانحين المحتملين.
- إعلان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن قانون خيري جديد ينتظر موافقة البرلمان عليه.

وفيما يلي مجموعة توصيات رئيسية لتحسين بيئة العمل الخيري

- السماح بالتبرعات النقدية في الأماكن العامة، والتي يمكن للجمعيات الخيرية تنظيمها بالتعاون مع منظمات خيرية محلية أو دولية.
- تطبيق سياسات إدارة الجودة والشفافية للمنظمات الخيرية.
- تسهيل إنشاء منظمات خيرية.
- إنشاء كيان يضم ويدعم المنظمات الخيرية.

ثانياً الكويت حقائق وأرقام[1]

- تحتل دولة الكويت المرتبة الخامسة على مستوى دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يبلغ إجمالي المؤشر العام لدولة الكويت (3.31) درجة، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي أعلى من المتوسط العام للمؤشر الإقليمي بحوالي (0.14) درجة، وبالتالي تُصنف دولة الكويت بأنها ضمن الدول الست الأعلى من المتوسط العام للإقليم.

شكل رقم (10)

الكويت على المؤشر الرئيسي لبيئة العمل الخيري لعام 2018

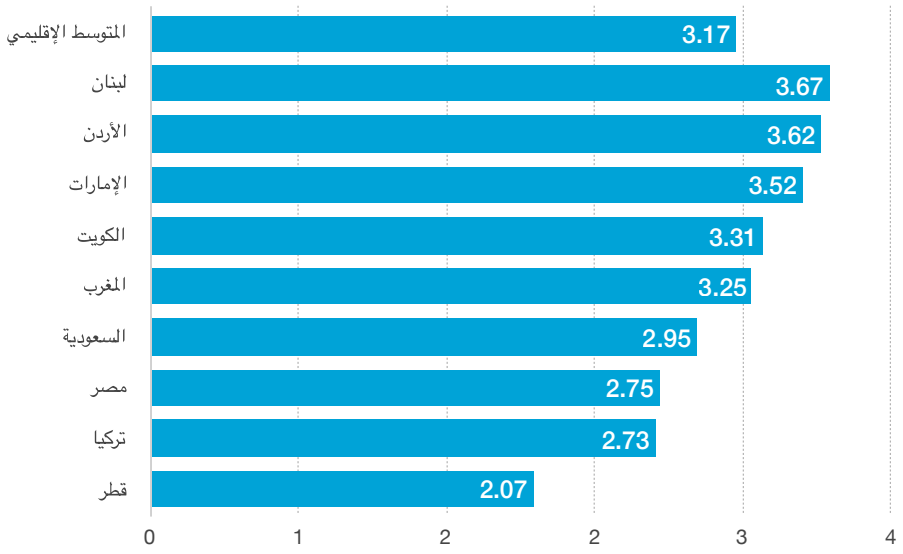

- **البيئة الاجتماعية - الثقافية داخل دولة الكويت هي الأعلى على مستوى المؤشرات المكونة لبيئة العمل الخيري.**

من خلال الاطلاع على مكونات المؤشر العام لبيئة العمل الخيري؛ يتضح أن مؤشر البيئة الاجتماعية - الثقافية هي الأعلى على مستوى المؤشرات الفرعية، وذلك بإجمالي (4) درجات.

شكل رقم (11)

الكويـت عـلى مكونـات المؤشر الرئيـسي لبيئـة العمـل الخيري لعام 2018

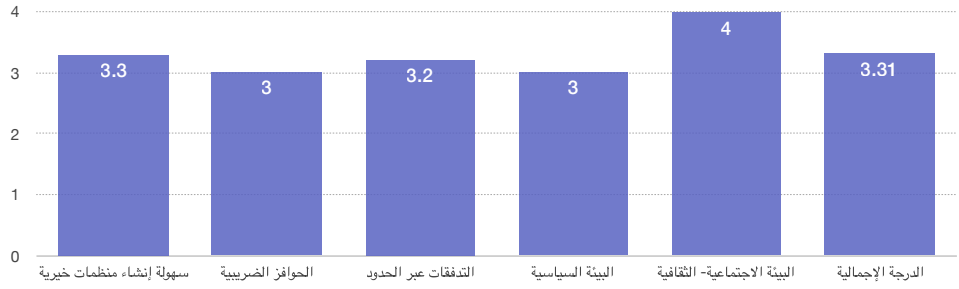

وهـو الأمـر الـذي يؤكـد عـلى أن الثقافـة العامـة داخـل المجتمـع الكويتـي داعمة بشـكل قوي للعمـل الخـيري، وأن ثقافـة العمـل الخـيري هـي ثقافـة متأصلة داخـل المجتمـع الكويتي.

توصيات ختامية لتحسين بيئة العمل الخيرية في الكويت والمنطقة العربية

من خلال ما سبق عرضه يمُكن القول بأن بيئة العمل الخيري داخل دولة الكويت وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -على الرغم من تطورها عبر السنوات واتجاهها نحو مزيد من الفاعلية- إلا أن هناك مجموعة من الآليات التي يجب اتباعها لتسريع عملية تفعيل دور المؤسسات الخيرية الكويتية، وفي هذا الإطار تم تحديد مجموعة من التوصيات التي يمكن عرضها فيما يلي

أولاً مجال الإعلام والتسويق

1. تبني مبادرة لإعداد برامج إعلامية خاصة لتوعية المانحين بأهمية تبني مشاريع خيرية ذات صبغة تنموية، والبعد عن الصور التقليدية للمنح.
2. القيام بعمل أنشطة تطوعية في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، يقوم عليها مجموعة من المتخصصين في المجال.
3. دعم الثقة والمصداقية في المؤسسات والمشاريع الخيرية؛ وذلك من خلال

- نظام عام موحد ضرورة وجود نظام عام تعمل من خلاله الجمعيات الخيرية المختلفة، يتضمن إشهارًا للبيانات الخاصة بمؤسسي الجمعيات الخيرية الموجودة بالدولة، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات الخاصة بالإنفاق على المشروعات الخيرية، والإعلان عن تقييمات موقف مستمرة لتلك المشروعات للجمهور؛ وذلك لتحقيق مزيد من الشفافية أمام الجمهور داخل الدولة وخارجها.
- الإعلان عن الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الخيرية على المستوى الدُّولي، والتي تكون مصحوبة ببعض البيانات والإنجازات الخاصة بالمشروعات المتحققة، وذلك حتى يتم نقل مصداقية الجمعيات الخيرية الكويتية وشفافيتها إلى دول العالم، وهو ما تحتاج إليه أيضًا الجمعيات الخيرية الأخرى، وخاصة دول الخليج العربي وشمال إفريقيا.

ثانيًا مجال البحوث والدراسات

1. استحداث مؤشر خاص بدولة الكويت لقياس بيئة العمل الخيري في المنطقة العربية والدول الإسلامية، تقوم بتنفيذه الجهات ذات الصلة في دولة الكويت في إطار الشراكة والتعاون.
2. تنفيذ دراسات تتعلق ببيئة العمل الخيري والمتطوعين داخل دولة الكويت؛ للتعرف على مزيد من نقاط الضعف ومحاولة تفاديها في المستقبل القريب.
3. إنشاء معهد متخصص للتدريب على إدارة المنظمات الخيرية، وهذا سوف يساعد الجمعيات على إدارة أعمالها بكفاءة من خلال نظام مالي وإداري متطور.

ثالثًا مجال الشراكة والتنسيق

1. التنسيق بين جميع الجهات المعنية؛ وعلى رأسها وزارة الشؤون والعمل، ووزارة الخارجية، ومجلس الوزراء، واتحاد المبرات والجمعيات الخيرية الكويتية، لتحديد الآليات والأساليب اللازمة لتيسير عمليات التدفق النقدي والتحويلات المالية الخارجية وضبطها.
2. التنسيق بين الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها كل جمعية؛ وذلك لمنع الازدواجية في المشروعات القائمة، بحيث لا يتجه الدعم لبعض المشروعات التي يتم تنفيذها بكثرة، في مقابل إهمال مشروعات أخرى أشد احتياجًا.
3. التعاون بين الجمعيات الخيرية والوكالات الحكومية لمنع ازدواجية البرامج والجهود في إطار دعم الشعب والدولة الكويتية للمجتمعات الإنسانية والدول.

رابعًا المجال القانوني والتشريعي

1. تسهيل إنشاء المنظمات الخيرية.
2. إزالة العقبات الإدارية التي تواجه الجمعيات الخيرية في تعاملها مع المؤسسات الحكومية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الإذن بجمع الأموال داخل دولة الكويت، أو عند تنفيذ مشاريع خارج دولة الكويت، حيث تعمل تلك العقبات بدورها على تأخير تنفيذ تلك المشاريع، والتي من الممكن أن يكون منها ما هو عاجلٌ ومُلحٌّ.
3. تطبيق سياسات إدارة الجودة والشفافية للمنظمات الخيرية.
4. تقنين التبرعات النقدية في الأماكن العامة، ويمكن للجمعيات الخيرية تنظيمها بالتعاون مع منظمات خيرية محلية أو دولية، مع ضمان المحافظة على أموال المتبرعين.

خامسًا مجال التطوير وبناء القدرات

1. الاهتـمام بتطويـر برامـج بنـاء القـدرات لموظفـي المنظـمات الخيريـة؛ بهـدف تحسـين الأداء التنظيمـي، وتوفـير كـوادر بشريـة مؤهلـة تسـهم في إثـراء العمـل الخـيري والتطوعـي ككل.
2. بنـاء قاعـدة بيانـات للقطـاع الاجتماعـي التطوعـي في الكويـت؛ للوصـول إلى معلومـات موثوقـة حولـه، وبمـا يسـاند تمكـين الـشركات مـن القيـام بمسـئولتها المجتمعيـة في دعـم ذلـك القطـاع.

ملحق (1)

استبيان مؤشر بيئة العمل الخيري

1. يرجى تحديد الأشكال القانونية للمنظمات الخيرية المدرجة في قوانين هذا البلد، قم باختيار كل ما ينطبق (þ).

☐ جمعية.

☐ مؤسسة.

☐ مؤسسة تعاونية.

☐ مؤسسة إعانة.

☐ شركة ذات مسئولية محدودة.

☐ شركة محدودة الضمان.

☐ جمعية أوقاف.

☐ أخرى، من فضلك حدد .....

2. يرجى تحديد خمس قضايا اجتماعية تشارك فيها هذه المنظمات في هذا البلد. اختر خمس فقط.

☐ التعليم العالي.

☐ التعليم الأساسي والثانوي.

☐ الثقافة والفنون.

☐ الصحة والبحوث الطبية.

☐ الاحتياجات الأساسية للشباب والأسرة.

☐ الإسكان والتنمية الاقتصادية.

☐ الدين.

☐ البيئة.

☐ الحيوانات.

☐ الطاقة.

☐ الغذاء.

☐ المياه والصرف الصحي.

☐ حقوق الإنسان.

☐ القضايا الدولية.

☐ أخرى، من فضلك حدد _____.

3. متوسط الوقت الذي ينص عليه القانون لتسجيل منظمة خيرية هو

☐ 0 - 30 يومًا.

☐ 31 - 60 يومًا.

☐ 61 - 90 يومًا.

☐ أكثر من 90 يومًا.

☐ أخرى، من فضلك حدد _____

4. متوسط التكلفة لتسجيل منظمة خيرية في هذا البلد

_____ $.

5. هل تعتقد أن هناك معلومات أخرى مهمة عن الوقت والتكاليف لتسجيل منظمة خيرية في بلدك، اذكرها _____.

أسئلة المؤشر 1

1. إلى أي مدى يمكن للأفراد تشكيل وإنشاء المنظمات الخيرية؟
2. هل يسمح القانون للأفراد بالعمل بشكل جماعي من خلال الجماعات أو المنظمات غير المسجلة؟
3. هل تعفى المنظمات الخيرية من العوائق القانونية، ومن المتطلبات المرهقة للتسجيل؟
4. هل يضع القانون قيودًا على بعض الفئات من مؤسسي المنظمات الخيرية؟
5. هل يوجد حد أدنى لرأس المال أو الأصول المطلوبة عند إنشاء المنظمات الخيرية؟
6. هل الحد الأدنى المحدد لرأس المال والأصول معقول؟
7. هل يطلب القانون وثائق واضحة محددة غير معقدة؟

8. هل قيمة رسوم التسجيل معقولة؟
9. هل يشمل القانون جميع أنواع المنظمات الخيرية؟
10. هـل الجهـة المختصـة المكلفـة بمعالجـة الطلبـات تـؤدي واجباتهـا بطريقـة مهنيـة ومسـتقلة وغـير سياسـية؟
11. هل الجهة المختصة المكلفة بمعالجة الطلبات تؤدي واجباتها بشفافية؟
12. هـل يحـدد القانـون فـترة زمنيـة محـددة تلتـزم خلالهـا الجهـة المختصـة بالموافقـة عـلى إنشـاء المنظمـة الخيريـة؟
13. هـل يحـدد القانـون قائمـة واضحـة ومغلقـة مـن الأسـباب التـي قـد يتـم رفـض التسـجيل بسـببها تلتـزم بهـا الجهـة المختصـة؟
14. هل تقدم الجهة المختصة تفسيرًا كتابيًا في حالة رفض التسجيل؟
15. هل يعطي القانون الحق في الطعن في حالة رفض التسجيل؟

أسئلة المؤشر 2

1. ما مدى عمل المنظمات الخيرية بحرية دون التدخل الحكومي المفرط؟
2. هل يعطي القانون حرية التصرف في تنظيم الشؤون الداخلية للمنظمات الخيرية؟
3. هل هناك قيود على أنشطة المنظمات الخيرية؟
4. هـل يسـمح القانـون للمنظـمات الخيريـة بالاتصـال والتعـاون مـع قطاعـات المجتمـع المـدني، ورجـال الأعـمال والحكومـة داخـل وخـارج البـلاد؟
5. هـل يسـمح القانـون للمنظـمات الخيريـة بالمشـاركة في شـبكات التواصـل الاجتماعـي والإنترنـت دون قيـود؟
6. هـل معايـير الإبـلاغ عـن منظمـة خيريـة واضحـة؟ وهـل نفـس المعايـير يتـم تطبيقهـا عـلى كافـة المنظـمات الخيريـة دون تمييـز، أم هـل يفـرض القانـون معايـير محـددة تتعلـق بحجـم ومصـدر للدخـل؟

أسئلة المؤشر 3

1. إلى أي مدى توجد سلطة حكومية لإغلاق المنظمات الخيرية؟
2. هل تمتلك السلطات الحكومية الصلاحية لإغلاق المنظمات الخيرية؟

3. هل يتم الإشعار بالإغلاق بشكل مسبق؟
4. هل يخضع إغلاق المنظمات الخيرية لإشراف قضائي؟

أسئلة المؤشر 4

1. إلى أي مدى يتناسب النظام الضريبي مع تقديم التبرعات الخيرية؟
2. هل هناك حوافز ضريبية على شكل قروض أو خصومات للأفراد و/ أو الشركات للتبرع بالمال أو الهدايا الخيرية؟
3. هل هذه الحوافز متاحة على حد سواء للأفراد والشركات المانحة؟
4. ما هو الحد الأقصى لقيمة الائتمان أو الخصم؟
5. هل هناك سقف للتبرعات المؤهلة من الأفراد و/ أو الشركات؟
6. هل عملية تلقي الحوافز الضريبية عند تقديم تبرعات مالية واضحة، ويمكن التنبؤ بها؟

أسئلة المؤشر 5

1. إلى أي مدى يتناسب النظام الضريبي مع تلقي التبرعات الخيرية؟
2. هل تحصل المنظمات الخيرية على إعفاءات ضريبية في شكل إعفاءات ضريبة الأملاك والإعفاءات من ضريبة الدخل أو غيرها؟ إذا كان الأمر كذلك؛ فما هي هذه الإعفاءات؟

أسئلة المؤشر 6

1. إلى أي مدى تتناسب البيئة القانونية مع إرسال التبرعات عبر الحدود؟

أسئلة في الاعتبار عند تسجيل الجمعيات الخيرية

2. هل هناك تكاليف / الضرائب على إرسال التبرعات الخيرية النقدية و/ أو التبرعات العينية عبر الحدود، على سبيل المثال (الجمركية والرسوم والضرائب ذات القيمة المضافة... إلخ)؟ إذا كان الأمر كذلك؛ فما هي هذه التكاليف؟
3. هل هناك إجراءات للحصول على الموافقة على إرسال التبرعات الخيرية في الخارج مثل (إجراءات الحصول على موافقة الحكومة مسبقًا، وإجراءات ما بعد استلام المتطلبات، ومتطلبات النقد الأجنبي، والتقارير)؟
4. هل هناك قيود على إرسال التبرعات الخيرية عبر الحدود (المسارات الإلزامية مثل التمويل الأجنبي من خلال القنوات الحكومية، والقيود المفروضة على أنواع الأنشطة التي يمكن دعمها مع التمويل الأجنبي، والقيود المفروضة على بلد المصدر... إلخ)؟

أسئلة المؤشر 7

1. إلى أي مدى تتناسب البيئة القانونية مع تلقي التبرعات عبر الحدود؟
2. هـل هنـاك تكاليـف / الضرائـب عـلى تلقـي التبرعـات الخيريـة النقديـة و/ أو التبرعـات العينيـة عـبر الحـدود، عـلى سـبيل المثـال (الجمركيـة، والرسـوم والضرائـب ذات القيمـة المضافـة... إلـخ)؟ إذا كان الأمـر كذلـك؛ فـما هـي هـذه التكاليـف؟
3. هـل هنـاك إجـراءات للحصـول عـلى الموافقـة عـلى تلقـي التبرعـات الخيريـة في الخـارج مثـل (إجـراءات الحصـول عـلى موافقـة الحكومـة مسـبقًا، وإجـراءات مـا بعـد اسـتلام، والمتطلبـات، ومتطلبـات النقـد الأجنبـي التقاريـر)؟
4. هـل هنـاك قيـود عـلى تلقـي التبرعـات الخيريـة عـبر الحـدود (المسـارات الإلزاميـة مثـل التمويـل الأجنبـي مـن خـلال القنـوات الحكوميـة، والقيـود المفروضـة عـلى أنواع الأنشـطة التـي يمكـن دعمهـا مـع التمويـل الأجنبـي، والقيـود المفروضـة عـلى بلـد المصـدر... إلـخ)؟

أسئلة المؤشر 8

1. هل هناك بيئة سياسية ملائمة لعمل المنظمات الخيرية بحرية؟
2. هل هناك صراعات بين الحكومة والقطاع الخيري؟
3. هـل يعـترف النظـام السـياسي والاقتصـادي بـدور وأهميـة المنظـمات الخيريـة في التغيـير الاجتماعـي؟
4. هل تخلق الحكومة فرصًا لإشراك المنظمات الخيرية في وضع السياسات وتنفيذها؟
5. هل هناك مناخ من الاستقرار السياسي الذي قد يؤثر على تطوير العمل الخيري؟
6. هل الظروف الاقتصادية الحالية تشكل تهديدًا لاستدامة القطاع الخيري؟

أسئلة المؤشر 9

1. هل السياسات والممارسات العامة ملائمة لحرية العمل الخيري؟
2. هل تشجع الحكومة ثقافة العمل الخيري؟
3. هـل تسـمح الحكومـة للمنظـمات الخيريـة في الحصـول عـلى المـوارد والفـرص مثـل (الجهـات المانحـة، والمعلومـات، والخدمـات، والتدريـب، وفـرص التواصـل، ومصـادر التمويـل)؟

4. هل الجهات المانحة والممولة للمنظمات الخيرية تمتلك الحرية في دعم أي قضية خيرية، أو منظمة دون ضغط أو تدخل من الحكومة؟
5. هل هناك تنسيق بين الجهات الحكومية لدعم الأنشطة الخيرية؟
6. هل تنفذ الحكومة القوانين والبرامج الفعالة الرامية إلى منع الفساد؟

أسئلة المؤشر 10

1. هل القيم والممارسات الاجتماعية والثقافية ملائمة لحرية العمل الخيري؟
2. هل هناك أساس ثقافي و/ أو ديني يقوم عليه العمل الخيري؟
3. هل القيم المجتمعية الأساسية تدعم الأنشطة الخيرية مثل (القيم الاجتماعية والإيثار والتضامن، والثقة، والصدق)؟
4. هل الناس ينظرون إلى العمل الخيري بأنه مهم لمعالجة المشاكل الاجتماعية؟
5. هل هناك فهم عام لما تقوم به المنظمات الخيرية؟
6. هل يُنظر للمنظمات الخيرية بشكل عام بأنها شفافة وخاضعة للمساءلة؟
7. هل البنية الاجتماعية تسهل التطور الحر للأنشطة الخيرية؟
8. هل هناك قيود على المرأة للمشاركة في الأنشطة الخيرية؟
9. هل هناك حواجز للمشاركة في الأنشطة الخيرية على أساس العرق أو التوجه الجنسي، والثقافة، والعمر، أو الجنسية، أو الدين؟
10. هل هناك عوامل اجتماعية أخرى مثل (الأمية، وعدم المساواة المتطرفة) التي تعرقل أو تعيق نمو هذا القطاع؟

مستقبل العمل الخيري

الأسـئلة الأربعـة الأخـيرة مـن الاسـتبيان لا تتطلـب درجـة؛ وبالتـالي لـن تسـتخدم في الترتيـب النهـائي. حيـث سـيتم اسـتخدامها لإلقـاء نظـرة عـلى مسـتقبل العمـل الخـيري في بلـدك، ولكتابـة توصيـات لتحسـين بيئـة العمـل الخـيري. وهـذه التوصيـات يمكـن أيضًـا أن تكـون جـزءًا مـن النقـاش خـلال مرحلـة نـشر المـشروع، والأسـئلة هـي

1. بشكل عام، كيف تصف حالة القطاع الخيري في هذا البلد؟
2. اذكـر ثلاثـة أحـداث رئيسـية تؤثـر عـلى العمـل الخـيري في هـذا البلـد بـين ينايـر 2014 وديسـمبر 2016.
3. حدد اتجاهات التنمية المستقبلية في العمل الخيري في هذا البلد.
4. قدم ثلاث توصيات رئيسية لتحسين بيئة العمل الخيري في هذا البلد.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

- قانـون رقـم 46 لسـنة 2006 في شـأن الـزكاة ومسـاهمة الـشركات المسـاهمة العامـة والمقفلـة في ميزانيـة الدولـة (46 / 2006).
- دليـل القوانـين والقـرارات المنظمـة لنشـاط العمـل الخـيري والهيئـات والمؤسسـات الخيريـة في دولـة الكويـت، إدارة الجمعيـات الخيريـة والمـبرات، متـاح عـلى

http//www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=3282

ثانيا المراجع الأجنبية

- Lilly Family School of Philanthropy, INDEX OF PHILANTHROPIC FREEDOM Guidelines for Country Experts, Indiana University, January 15, 2017.
- Thindwa, J., Monico, C., & Reuben, W. (2003). Enabling Environments for Civic Engagement in PRSP Countries. Social Development Notes No. 82. Washington, DC The World Bank.
- Wiepking, P., & Handy, F. (2015). The Palgrave handbook of global philanthropy. Houndmills, Basingstoke, Hampshire Palgrave Macmillan.

ثالثا المواقع الإليكترونية

- The Giving Pledge. (2018). Retrieved from

https//givingpledge.org/Home.aspx

- The Philanthropy Workshop. (2017). Going beyond Giving Perspectives on the philanthropic practices of high and ultra-high net worth donors. Retrieved from

https//files.acrobat.com/a/preview/2bda06485-b834176--a0b40-e18ca29602f

- Transparency International. (2017). Corruption Perception Index 2017. Available at

https//www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

- Turcotte, M. (2015, January 30). Volunteering and charitable giving in Canada. Retrieved from

http//www.statcan.gc.ca/pub/89652--x/89652--x2015001-eng.htm

- UNHCR. (2017). Global Trends Forced Displacement in 2016. Retrieved from

  http//www.unhcr.org/5943e8a34.pdf

- United Nations. (2017). 2017 International Migration Report. Retrieved from

  http//www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017_Highlights.pdf

- United Nations. (2017). Global Humanitarian Overview 2018. Available at

  http//interactive.unocha.org/publication/globalhumanitarianoverview/

- Wealth-X and Arton Capital. (2016). Changing Philanthropy Trend Shifts in Ultra *Wealthy Giving*. Available at

  https//www.wealthx.com/report/the-wealth-x-and-arton-capital-philanthropy-report-2016/

- World Bank Group. (2016). Migration and Remittances Factbook 2016. Third edition. Available at

  http//www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data

- World Bank. (2017). Combating Corruption. Available at

  http//www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption

- Your Public Interest Registry & Nonprofit Tech for Good. (2017). 2017 Global Trends in Giving Report. Retrieved from

  https//gallery.mailchimp.com/feb87794e3b3c6cb0d7949bdf/files/d9fede24402-d-48b69-ce551429-de9c88e/gg_report_english_9.7.17.pdf.pdf

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري (SPCG)

تحـت شـعار: رؤيـة علميـة.. لرسـالة خيريـة، انطلـق المركـز العالمـي لدراسـات العمـل الخـيري؛ لتأديـة رسـالته في خدمـة العمـل الخـيري والإنسـاني وتطويـره مـن خـلال البحـوث والدراسـات المتخصِّصـة، هادفًـا إلى الارتقـاء بمسـتوى الأداء والجـودة في ذلـك المجـال، ودعـم صناعـة القـرار فيـه مـن خـلال توفـير المعلومـات ذات الصلـة في الوقـت المناسـب، واسـتشراف مسـتقبله بمـا يخـدم المجتمعـات الإنسـانية، ونـشر ثقافـة العمـل الخـيري والتطوعـي بـين شرائـح المجتمـع كافـة.

ويسـعى المركـز ليكـون قيمـة مضافـة إلى تاريـخ الهيئـة الخيريـة الإسـلامية العالميـة، تعـزز مكانتهـا كمنظمـة عالميـة رائـدة، وبمـا يضيـف لمسـيرة دولـة الكويـت الإنسـانية العالمية كمركـز إنسـاني عالمـي؛ حيـث يضـم المركـز فريـق عمـل متخصـص، يشـمل مستشـارين في مجـال البحـوث الاجتماعيـة والاقتصاديـة واسـتطلاعات الـرأي، وقـد سـبق لعـدد مـن أعضـاء الفريـق المشـاركة في مشـاريع متنوعـة، لصالـح جهـات حكوميـة في دولـة الكويـت، وكذلـك لبعـض المنظـمات الدوليـة.

وقـد نفَّـذ المركـز العالمـي لدراسـات العمـل الخـيري؛ عـددًا مـن البحـوث والدراسـات واسـتطلاعات الـرأي التـي تخـدم العمـل الخـيري والإنسـاني؛ ومنهـا: دراسـة عـن الواقـع النفـسي للمـرأة السـورية اللاجئـة، ودليـل لإدارة الحمـلات التسـويقية في المنظـمات الخيريـة (مـع دراسـة حالـة لحملـة تسـويقية)، ودراسـة: كيـف تديـر أزمـة بفاعليـة (دراسـة مقارنـة بـين "سـتاربكس" و"أكسـفام")، وتقريـر بعنـوان: الثقـة في مواجهـة التشـكيك في مؤسسـات العمـل الخـيري الكويتـي، بالإضافـة إلى عـدة تقاريـر ملخصـة؛ أبرزهـا: تقريـر مـؤشر الجـوع العالمـي، وتوجهـات التبرُّع العالميـة ومركـز رصـد النـزوح الداخـلي وتقديـر موقـف حـول حرائق الأمـازون، وبرامـج التحقُّـق مـن خلفيـة الجهـات والأفـراد موقـع (World - Check) نموذجـاً.

من إصدارات المركز:

تقرير الاتجاهات العالمية للتبرع

الواقع النفسي للمرأة اللاجئة

كيف تدير أزمة بفاعلية

مؤشر الجوع العالمي 2018

دليل إدارة الحملات التسويقية

الثقة في مواجهة التشكيك

مركز رصد النزوح الداخلي 2018

حرائق غابات الأمازون

برامج التحقق من خلفية الجهات والأفراد

المركز العالمي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

WWW.IICO.ORG
RESEARCH@IICO.ORG

الخط الساخن
1808 300

GCPSIICO